A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.63
8 December 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد هيرست (نائب الرئيس)	(انتيغوا وبربودا)

- تأبين فخامة السيد رينيه معوض ، رئيس جمهورية لبنان

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)
  (أ) مشاريع قرارات
  (ب) تقرير اللجنة الخامسة

- تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية : تقرير اللجنة الخامسة [١٣٦]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

تأبين فخامة السيد رينيه معوض ، رئيس جمهورية لبنان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل الشروع في النظر في البنود المدرجة على جدول أعمالنا لبعد ظهر اليوم ، أود أن أدعو الجمعية العامة لتشترك معي في تأبين السيد رينيه معوض ، رئيس جمهورية لبنان .

علمتُ بعميق الأسى والحزن صباح اليوم بالوفاة المفجعة للرئيس معوض . كان الرئيس معوض عضوا في البرلمان طوال ثلاثة عقود وكان رمزا للخصال السامية في الخدمة العامة . لقد عمل بلا كلل ، ببصيرة وشمائل انسانية عظيمة ، في سبيل السلم والعدالة الاجتماعية في لبنان . ان وفاته خسارة فاجعة لبلده .

وبالنيابة عن الجمعية العامة ، أطلب إلى ممثل لبنان أن ينقل خالص عزائنا لحكومة وشعب لبنان ولأسرة الفقيد .

وأعطي الأمين العام الكلمة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اليوم ، يوم حِداد للبنان ، ويوم فزع وذهول للمجتمع الدولي بأسره . لقد أودى حادث اغتيال خسيس مروع بحياة الرئيس رينيه معوض ، الذي رحّبنا بانتخابه قبل فترة قصيرة جدا . اننا نستنكر بكل شدة هذه الجريمة البشعة .

كان الرئيس معوض مواطنا لبنانياً اضطلع بمسؤولياته بوعي كامل للمخاطر والتحديات التي تحف به ، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد الذي من أجله حظي بالاحترام العظيم والإعجاب الشديد من الجميع . لقد وقعت هذه المأساة في نفس اليوم الذي كان لبنان يحتفل فيه بعيد استقلاله ، وفي وقت رجونا فيه أن يسدل الستار على أعمال العنف التي مزقت ذلك البلد طويلا .

وفي هذه اللحظة المأساوية أناشد شعب لبنان أن يتخلى عن العنف وأن يتحد في إصرار لاستعادة القيم التي جعلت من لبنان بلدا عظيما . وهو مدين لذكرى الرئيس معوض وسائر زعماء لبنان الذين ضحوا بحياتهم في خدمة بلدهم ، ليواصل بشجاعة عملية المصالحة الوطنية وإعادة تكوين المؤسسات القانونية في لبنان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن أعضاء الجمعية إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حداداً على الرئيس معوض .

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد فوفولو ، ممثل ليسوتو ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ظل المناخ السياسي الدولي الراهن ، ينأى المجتمع الدولي بنفسه عن استخدام العنف كوسيلة لحل المنازعات والخلافات السياسية . ومازال المزاج الدولي الجديد يبشر بآمال جديدة لجميع أعضاء المجتمع الدولي .

ولئن كنا نتطلع إلى تسوية نهائية لجميع الصراعات الاقليمية ، كان أملنا الذي نتوق اليه أن تبلغ معاناة شعب لبنان من نهايتها قريبا . لقد اتخذ أشقاؤنا في الشرق الأوسط مبادرة محمودة رحَّبنا بها ورأينا فيها خطوة ايجابية ومساهمة بناءة للغاية نحو عودة الأحوال إلى طبيعتها في لبنان .

انه أمر يتعذر ادراكه حقا أن تواصل قوى الظلام والشقاق أعمال الانانية المخزية واللاإنسانية لتحقيق أهدافها الانانية ، على حساب الصالح العام والسلم والطمأنينة التي يتوق اليها الشعب اللبناني والمجتمع الدولي منذ أمد طويل .

وبالنيابة عن المجموعة الافريقية ، وباسم بلدي ، أقول إننا علمنا بمشاعر الصدمة المروعة بالعمل الخسيس الجبان الذي أودى فجأة بحياة رئيس جمهورية لبنان ، السيد رينيه معوض . لقد كان تولي الرئيس الراحل قيادة لبنان نتاج جهود مكثفة لجميع الشعوب المحبة للسلم والمثل العليا للديمقراطية . لقد كان أمل لبنان الجديد المكافح من أجل سعادة ورفاهة كل أبنائه .

ان الوفاة المفاجئة للرئيس معوض انتكاسة مؤقتة لجميع قوى السلم والعدالة والحرية في لبنان ، ولكن على قوى الظلام ألا تخدع نفسها بأن عمل الخسَّة والجُبن ، عمل الإحباط والانهزامية الذي يتسم بقلَّة التبصُّر ، سيحقق لهم النجاح .

وتشاطر افريقيا حكومة وشعب لبنان الاحزان . ونعرب لهما ، ولا سيما لاسرة الرئيس الراحل ، عن خالص العزاء .

اننا نقول لشعب لبنان ، أن يستمد الصلابة والقوة من المثل العليا والمبادئ التي استرشد بها الرئيس رينيه معوض والتي جعلت منه الزعيم الذي كان ؛ وأن يستلهم باستمرار كل ما ناضل في سبيله وتاق اليه .

تغمّده الله برحمته وطيّب ثراه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بروني دار السلام ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الاعراب عن حزننا البالغ لفاجعة وفاة صاحب الفخامة الرئيس رينيه معوض رئيس جمهورية لبنان .

أتقدم إلى الوفد اللبناني وإلى شعب لبنان وحكومته وإلى أسرة الرئيس الراحل المنكوبة ، بتعازينا الصادقة وتعاطفنا القلبي لفقدهم قائدهم .

وأناشد أيضا كل الأطراف المعنية بالتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس في ساعة الحزن هذه . ونأمل أن تواصل جميع الأطراف التعاون وتبدي التسامح لصالح السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

وفي هذه الساعة من ساعات الحزن ، أطلب باسم مجموعة الدول الآسيوية أن تنقل هذه الرسالة إلى حكومة لبنان وإلى أسرة الرئيس الراحل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل انتيغوا وبربودا ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي .

السيد هيرست (انتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أود أن أبعث بتعازينا القلبية إلى شعب وحكومة لبنان . ولن تؤدي أعمال العنف التي ابتُلي بها هذا البلد إلا إلى زيادة صعوبة حل المشكلة التي تبدو شديدة التعقيد . وأود أن أعرب للوفد اللبناني ولأسرة الرئيس الراحل عن مشاركة أمريكا اللاتينية والكاريبي لهم في خسارتهم ، وإننا سوف نواصل العمل في هذا المحفل على النهوض بالسلم في تلك المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل النرويج ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد تيلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تلقّت وفود مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بالصدمة والأسى النبأ المحزن لاغتيال الرئيس رينيه معوض ورفاقه . ولم يمض سوى أسبوعين على انتخاب السيد معوض رئيسا لجمهورية

لبنان ، وقد تصادفت وفاته غير المتوقعة مع إنجاز مرحلة هامة على طريق استعادة السلم والوحدة في لبنان وإعادة القوة لمؤسساته .

وقد أصاب هذا العمل البشع العالم بشعور بالخسارة الفادحة والغضب وحرم شعب لبنان من رئيس مُلهم أيقظ الأمل في تحقيق الوحدة في هذا البلد الذي مزقته الحروب حتى يتمكن الشعب اللبناني من تحقيق السلم والوئام والكرامة .

وفي هذه الساعات المظلمة نلتزم بتأييدنا لشعب لبنان ونناشد جميع فئات الشعب اللبناني المحافظة على الأمل الذي أحياه الرئيس معوض وعلى تطلعه إلى إيجاد نهاية سلمية للحالة المحزنة في لبنان .

وباسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أود أن أتقدم بتعازينا القلبية لأسرة الفقيد ، ولشعب لبنان وحكومته ولزملائنا في الوفد اللبناني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت ، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول العربية .

السيد أبو الحسن (الكويت) : تلقّت المجموعة العربية في نيويورك بهلع نبأ فقد لبنان الشقيق اليوم لرئيسه رينيه معوض إثر حادث إجرامي أليم . وبفقده فقد لبنان والأمة العربية رئيسا عُلّقت عليه آمال كبيرة في انقاذ لبنان من المحنة التي تعصف به منذ سنوات . وإذا كان فقدان أي رئيس يعتبر خسارة جسيمة يصعب تعويضها ، فإن فقدان رئيس لبنان الشقيق ، وفي ظل هذه الظروف المحيطة بذلك البلد العربي ، يعتبر كارثة يصعب من هولها التكهن بنتائجها .

لقد سعى الرئيس الراحل وهو الرجل العادل والمعتدل ، ومنذ اللحظات الأولى لانتخابه ، إلى القيام بمهمته التاريخية في انتشال لبنان من محنته ، وإيقاف نزيف الدم ، وتحقيق الوحدة الوطنية . فكانت خطواته التي اتخذها منذ لحظة انتخابه شهادة على نقاء أهدافه وصدق تعبيره عن أماني شعبه . لكن يد الإجرام وسيف البطش أبيا إلا أن يغتالا شعلة الأمل من ساحة لبنان .

إن الوفاة قدر إلهي ، نقبله بخضوع وقناعة ، وهو المصير المحتوم لكل البشر . إلا أن دوافع وسبب الاغتيال يبقى هو محل الإدانة والاستنكار .

إن الحقيقة تبقى دائما عالية ومهيمنة . والحقيقة بالنسبة للبنان ، أن شعبه الخلّاق المبدع ، والمتسلح بالإيمان الذي لا يتزعزع بهويته العربية الاصيلة ، وباستماتته في الدفاع عن وحدة ترابه وسيادته على كامل أرضه ومؤسساته ، ووفاقه الوطني الذي ميز تجربته وجعله محل افتخار العالم - إن هذا الشعب ، وبتلك الصفات ، والذي أنجب رجالا عظاما من أمثلة الرئيس الراحل رينيه معوض ، لَقادر بكل تأكيد أن يدفع إلى سدة الرئاسة خلفا صالحا ، من خلال الطرق الدستورية والشرعية التي يتمسك بها ليكمل الطريق ، ويحمل المشعل ويدير عجلة الحياة ، ويدفع بالدم نقيًّا في شريان مؤسسات ذلك الشعب العربي .

إن المجموعة الدولية مطالبة الآن ألا تكتفي بالتعبير عن أحاسيس الأسى للبنان وشعبه . إن ما يريده لبنان في هذه الظروف هو الدعم المتواصل للشرعية ولوحدة التراب ولاستتباب السيادة والاستقرار ، والدعم ، أي دعم ، هو عمل متواصل ، وجهد مركز ، فأنتم مدعوون لهُ .

باسم المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها لهذا الشهر ، أقدم تعازيّ لوفد لبنان الشقيق ، وأرجو منه نقل التعازي وعبارات التضامن إلى حكومة وشعب لبنان وإلى ذوي الفقيد وأُسر أولئك الذين استُشهدوا معه . وإن المجموعة العربية تشعر بامتنان خاص لهذا الشعور الدولي الذي عبَّر عنه كل من سبقوني بتقديم العزاء إلى لبنان وشعبه . اننا نقدر أحاسيس العزاء وعبارات التأييد التي تفضَّل بها كل من رئيس الجمعية العامة السفير غاربا ، والامين العام خافيير بيريز دي كوييار ، ورؤساء المجموعات الكرام . وإنا لله وإنا اليه راجعون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا ، الذي سيتكلم نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز لدى الامم المتحدة في نيويورك ، أود أن أعرب عن الصدمة والغضب البالغين بشأن الانباء المحزنة لاغتيال رئيس لبنان المنتخب حديثا ، فخامة السيد رينيه معوض . واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأقدم أخلص مشاعر التعاطف والمواساة إلى لبنان حكومة وشعبا ، وإلى الاسرة المنكوبة بهذه الوفاة المحزنة .

إن الرئيس الراحل معوض ، سيُذكر بشجاعته وتفانيه في سبيل قضية استعادة الوحدة الوطنية والتصالح في بلده الذي يعاني منذ وقت طويل . لقد تولى واجباته الرسمية في وقت حاسم بالنسبة لمصير بلده وبإدراك تام بالمخاطر والتحديات التي ينطوي عليها ذلك . ونحن نشارك في إدانة هذا القتل الوحشي الاحمق الذي ارتكبه أولئك الذين أعماهم قصر نظرهم ، والذين تصرفوا ضد مصالح الشعب اللبناني ورغبته في العيش في بلد موحد سلمي بعد سنوات طويلة من سفك الدماء والدمار .

لقد كان هذا العمل الإجرامي موجها بوضوح ضد تنفيذ اتفاق الطائف ، الذي تُوصِّل اليه نتيجة للجهود الدؤوبة للجنة الثلاثية العليا المشكَّلة من جامعة الدول العربية ، والذي يحظى بالتأييد التام من حركة عدم الانحياز ، ومجلس الامن ، والمجتمع الدولي بأسره .

ونحن نعتقد أنه في لحظة الحزن والأسى العميقين هذه ، سيقدم الشعب اللبناني تأييده الكامل لاتفاقات الطائف التي اعتُرف بها على نطاق واسع باعتبارها الأساس الوحيد الذي يمكن أن يضمن استعادة دولة لبنان وإقامة مؤسسات متجددة ، بما يدعم بالتالي العملية التي بدأت بانتخاب الرئيس الراحل معوض .

ونثق في أن الشعب اللبناني سيتغلب على تجارب الماضي المأساوية التي سببها الانقسام الوطني ، ويتحد في جهد لتحقيق التصالح الوطني .

ووفقا لهذا ، نتشاطر النداء الذي وجّهه الأمين العام إلى الشعب اللبناني بعدم اللجوء إلى مزيد من العنف ، والاتحاد في العزم على الحفاظ على القيم التي عُرف بها الشعب اللبناني ونال الاحترام في الماضي . وفي الوقت نفسه ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تأييده لجهود جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لاستعادة سلامة لبنان الوطنية وسيادته ووحدته ، والاسهام في إقامة السلم والرفاه لذلك البلد وللمنطقة .

ولن تدخر بلدان عدم الانحياز أي جهد للإسهام في تحقيق ذلك الهدف ، الذي ضحّى الرئيس الراحل معوض بحياته من أجله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، الذي سيتكلم نيابة عن الدول الأعضاء بالمجموعة الأوروبية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سمعت الدول الاثنتا عشرة بفزع شديد أنباء الاعتداء الجدير بالازدراء الذي أودى بحياة رئيس جمهورية لبنان ، السيد رينيه معوض . وفي هذا الوقت المؤثر تعرب عن تعازيها لأسرة الرئيس الراحل وللشعب اللبناني كله .

والاثنتا عشرة تحيي هذا الرجل ، الذي كرّس نفسه من أجل الحوار ، والذي وضع وطنيته وخبرته في خدمة بلده بانتخابه للمنصب السامي مع ادراكه التام للصعوبات التي تواجهه . وقد تعهد بأن يعمل بتعقّل وبصيرة .

إن الدول الاثنتي عشرة تدين بشكل قاطع هذا الاعتداء الجبان ، الذي حدث في وقت وفّر فيه الانتخاب الأخير لرئيس الجمهورية الفرصة للبنان للبدء بداية جديدة .

وتؤكد الاثنتا عشرة مجددا الحاجة إلى الإبقاء على عملية السلام التي بدأت في الطائف - وهي مبادرة تحت رعاية اللجنة العربية الثلاثية - بغية إقامة البُنى المتجددة وحفظ السيادة الكاملة للبنان على جميع أراضيه ، دون أي وجود غير لبناني فيه .

وتناشد الاثنتا عشرة جميع اللبنانيين بذل جهود مشتركة لتمكين عملية إعادة الوفاق الوطني من أن تنجح ، وتأكيد وجود لبنان مستقل موحد ذي سيادة ، تحترم سلامته الاقليمية . وتعرب الاثنتا عشرة عن استعدادها ، أكثر من أي وقت مضى ، للوقوف جنبا إلى جنب مع لبنان الذي أصابته محنة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا ، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود نيابة عن بلدان أوروبا الشرقية أن أعرب عن التعازي العميقة للشعب اللبناني بمناسبة العمل الارهابي المأساوي الاخير ، ونشق في أن ذلك العمل لن يقضي على الآمال التي عُلّقت على انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان لحل النزاع الداخلي الذي أدى إلى فقد العديد من الأرواح البشرية .

وأود أن أؤكد في هذه المناسبة على الحاجة إلى التنفيذ العملي لمقرر اللجنة الثلاثية المنبثقة عن جامعة الدول العربية بشأن لبنان .

ومرة أخرى ، أود أن أعرب عن تعازينا للشعب اللبناني في هذه المناسبة الحزينة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة ، الذي سيتكلم نيابة عن البلد المضيف .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الولايات المتحدة حكومة وشعبا ، أود أن أعرب عن تعازينا القلبية لأسر الرئيس اللبناني المغتال ، رينيه معوض ، والذين قُتلوا بوحشية معه .

إن الولايات المتحدة تدين بأشد لهجة ممكنة هذا الاعتداء الجبان على زعيم لبنان وعلى عملية المصالحة الوطنية في لبنان . ونرى أن الشجاعة التي أظهرها رئيس لبنان المنتخب دستوريا هذا طوال حياته ينبغي أن توطد عزيمة جميع اللبنانيين وجامعة الدول العربية في جهودهم لمواصلة العملية الديمقراطية واستعادة وحدة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم المناوب للبنان لدى الامم المتحدة .

السيد شويري (لبنان) : السيد الرئيس ، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لكم وللأمين العام ولرؤساء المجموعات ولممثل البلد المضيف الذين أعربوا جميعا باسم جميع الدول الأعضاء عن عاطفتهم نحو بلادي في هذه المحنة الكبيرة التي ألمّت بلبنان وشعبه على إثر الحادث الإجرامي والمأساوي الذي أودى بحياة رئيسه الراحل المرحوم الأستاذ رينيه معوض ، وسأقوم بنقل هذه العاطفة النبيلة إلى حكومتي وإلى عائلة الفقيد الكبير .

إن هذه الخسارة الفادحة التي ألمّت بلبنان وشعبه يوم عيده الوطني هي حلقة أليمة تُضاف إلى المعاناة التي توالت على هذا البلد الصغير وشعبه المعذّب منذ ١٥ عاما .

لقد كان انتخاب الرئيس معوض في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري ، وما لقيه من دعم وتأييد لبناني وعربي ودولي بمثابة فرصة نادرة للبنان من أجل بدء انقاذه ودعم مسيرة البناء والوحدة والسيادة . وإن غيابه هو نكسة كبيرة لآمال اللبنانيين في تحقيق هذه الأهداف الوطنية .

وقد يتساءل الكثيرون الآن ، هل فقد لبنان الفرصة الوحيدة المتاحة لإنقاذه ؟ مما لا شك فيه أن الحزن العميق الذي يلفّ لبنان اليوم بفقدانه رئيسه الجديد الذي كان يمثل للبنانيين آمالهم وتطلعاتهم لما اتصف به من وطنية وخبرة واعتدال يجعلهم في حالة من اليأس والضياع بعد معاناة لبنان الطويلة القاسية ، وقد يجعل أصدقاء لبنان في حيرة وقلق حول مصيره .

إن ذلك كله يخالجنا جميعا في هذا الوقت العصيب الذي يمر فيه لبنان . لذلك فإن لبنان الآن بحاجة إلى تأييد الامم المتحدة والمجموعة الدولية . ورجائي ، في هذه المناسبة ، من أصدقاء لبنان من الدول العربية الشقيقة ومن المجتمع الدولي والامم المتحدة - ولبنان أحد أعضائها المؤسسين - ولا سيما من سعادة أمينها العام ، الذي لم يبخل يوما بوقته في سبيل لبنان - رجائي - المثابرة في مساعدة بلدنا في محنته وتقديم الدعم المستمر له لأن انقاذ لبنان مهما عظُمت الشدائد والمحن هو مسؤولية جديرة بمجتمعنا الدولي وبالعاملين في سبيل العدالة والسلام الدوليين .

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) مشاريع القرارات (A/44/L.26 إلى A/44/L.30 و A/44/L.31 و Corr.1 و A/44/L.32 و A/44/L.33 و A/44/L.34/Rev.1 و A/44/L.35 و A/44/L.36 و A/44/L.40)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/44/758)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذكّر الممثلين بأن المناقشة بشأن هذا البند اختتمت في الجلسة العامة الـ ٥٢ المعقودة يوم الجمعة الموافق ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

وأوجه انتباه الممثلين إلى التعديل الخاص بمشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 والوارد في الوثيقة A/44/L.46 .

أعطي الكلمة لممثل نيجيريا السفير انكا ، الذي سيتولى عرض أربعة مشاريع قرارات : A/44/L.26 و L.27 و L.28 و L.30 .

السيد انكا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن مقدمي مشاريع القرارات ومن بينهم وفد بلادي يشرفني أن أتولى عرض مشاريع القرارات A/44/L.26 المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" و A/44/L.27 المعنون "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" و A/44/L.28 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" و A/44/L.30 المعنون "الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا" .

أود في البداية أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الجهود التي بذلها مقدمو مشاريع القرارات هذه لضمان وضوحها ودقتها . وروعي عن قصد أن تكون مشاريع القرارات قصيرة . وحيثما ورد اسم دولة عضو فذلك لمجرد إعطاء وصف حقيقي وواقعي لحقيقة قائمة .

أتولى عرض مشروع القرار الأول A/44/L.26 بشأن التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا .

يماثل مشروع القرار هذا المشروع الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي تحت نفس العنوان . وإذ تعرب الجمعية العامة عن قلقها إزاء الحالة الداخلية في جنوب افريقيا وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها النظام ضد الدول الافريقية المستقلة واستمرار عمليات الاحتجاز والمحاكمات التعسفية ، بما في ذلك

احتجاز ومحاكمة النساء والاطفال ، وإعدام السجناء السياسيين ، واستمرار استخدام جماعات الأمن وتكميم أفواه الصحافة ، فإنها تؤكد من جديد دعمها الكامل لغالبية شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل القضاء التام على الفصل العنصري . وتؤكد كذلك حق شعب جنوب افريقيا ، تحت قيادة حركتي التحرير الوطني في أن يختار الوسائل التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه المتمثلة في إقامة جنوب افريقيا حرة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية .

وفي الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المنطوق تضع الجمعية العامة قائمة بطلبات سيؤدي تنفيذها إلى تهيئة الظروف المؤاتية لاجراء مشاورات حرة بين شعب جنوب افريقيا بغية التفاوض بشأن حل عادل ودائم للصراع في ذلك البلد .

وبالاضافة إلى ذلك ، تناشد الجمعية العامة في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المنطوق جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والافراد تقديم كل مساعدة ممكنة إلى شعب جنوب افريقيا المكافح ، وزيادة دعمها المادي والمالي وأشكال الدعم الاخرى لدول خط المواجهة والدول المستقلة الاخرى التي تتعرض لاعمال زعزعة الاستقرار من قبل جنوب افريقيا ، وبصورة خاصة التبرع بسخاء لصندوق العمل لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري .

وأخيرا ، تقرر الجمعية العامة في الفقرة ٨ من المنطوق استمرار الإذن برصد اعتمادات مالية كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين حركتي تحرير جنوب افريقيا ، اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الافريقية ، من الابقاء على مكاتبهما في نيويورك للاشتراك بنشاط في مداولات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيرها من الهيئات المختصة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.27 ، المعنون "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" ، فإن الجمعية العامة تعرب عن اقتناعها بأن نظام الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه بل يجب القضاء عليه . ثم تحيط الجمعية العامة علما بالإعلان الذي اعتمدته اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي في هراري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ . ويؤكد مشروع القرار على الحاجة إلى تأييد الجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في بلده عن طريق مفاوضات حقيقية .

وبالمثل ، فإن الجمعية العامة تعترف ، في الفقرة ٣ على وجه التحديد ، بالحاجة العاجلة إلى : رفع حالة الطوارئ ؛ الافراج فورا ودون شروط عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمحتجزين السياسيين ؛ سحب القوات من بلدات السود ؛ وقف جميع المحاكمات السياسية والغاء جميع أحكام الاعدام السياسية ؛ وأخيرا ، رفع الحظر عن جميع الافراد والمنظمات السياسية الذين يناهضون الفصل العنصري ، والغاء القيود المفروضة على الصحافة .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، أود أن أعرب عن أملنا ورغبتنا المشتركة في اعتماد مشروع القرار هذا بالاجماع . وما هو أهم من ذلك أننا نأمل في أن تسهم الدول الاعضاء ، باتباعها بصدق أحكام مشروع القرار ، في تنفيذ فقرتي المنطوق ٤ و ٥ .

ويسر وفد بلادي أيضا أن يعرض مشروع القرار A/44/L.28 ، المعنون "فرض جزاءات شاملة والزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" .

وبموجب مشروع القرار تعيد الجمعية العامة تأكيد أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية وتهديد للسلم والامن الدوليين ، وأن على عاتق الامم المتحدة مسؤولية رئيسية للمساعدة في الجهود الرامية إلى القضاء عليه دون مزيد من الابطاء .

وجوهر مشروع القرار هذا أنه يعرب عن اقتناع الجمعية العامة بأن قيام مجلس الامن بفرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق لا يزال أنسب وأنجع وسيلة لانهاء الفصل العنصري سلميا .

وفي هذا السياق ، تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الدول التي لا تزال تعارض قيام المجتمع الدولي بتطبيق جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، إعادة تقييم سياساتها والكف عن معارضتها لقيام مجلس الامن بتطبيق هذه الجزاءات . وتحث الجمعية العامة أيضا مجلس الامن على أن ينظر في اتخاذ إجراء فوري بموجب الفصل السابع من الميثاق بغية تطبيق جزاءات شاملة والزامية على نظام جنوب افريقيا العنصري ما دام هذا النظام مستمرا في تجاهل مطالبة أغلبية سكان جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بالقضاء على الفصل العنصري .

وأخيرا ، تطلب الجمعية العامة إلى الدول التي زادت تجارتها مع جنوب افريقيا أن تقطع تلك العلاقات التجارية .

ويود مقدمو مشروع القرار A/44/L.30 ، بشأن الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، أن يؤكدوا من جديد أن الدعم المالي الذي تقدمه بعض الدول الاعضاء إلى نظام الفصل العنصري يمثل إهانة للمجتمع الدولي وتحديا

للجمعية العامة للامم المتحدة . ولذلك ، تطلب الجمعية العامة إلى الدول الاعضاء التي ما زالت تحتفظ بروابط تجارية ومالية مع جنوب افريقيا أن تضع قيودا على تجارتها مع جنوب افريقيا وتوقف تعاونها هذا معها . وتطلب أيضا إلى الحكومات والهيئات الاخرى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ مشروع القرار هذا . ونحث الدول الاعضاء على اعتماده بالاجماع .

ونظرا لاهمية مسألة الفصل العنصري ، الذي أعلن جريمة في حق الانسانية ، والحالة المتدهورة بشكل متزايد في جنوب افريقيا ، أود باسم مقدمي مشروع القرار ، أن أنتهز هذه الفرصة لاناشد كل الوفود أن تعطي أكبر قدر من التأييد لمشروع القرار هذا . ومن الضروري في هذه المرحلة أن تبين الجمعية العامة بشكل واضح تماما لجنوب افريقيا أن المجتمع الدولي لن يتغاضى بعد الآن عن نظام الفصل العنصري البغيض .

وأود باسم مقدمي مشاريع القرارات هذه أن أطلب إلى أعضاء الجمعية العامة ، فرادى وجماعة ، إبداء تأييدهم للكفاح ضد الفصل العنصري بالتصويت لصالح مشاريع القرارات . وبذلك سنقدم دعمنا لحل الازمة في جنوب افريقيا بالطرق السلمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل الهند ، الذي سيعرض مشروع القرار A/44/L.29 ، المعنون "فرض تدابير على جنوب افريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة" .

السيد داموداران (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/44/L.29 ، المعنون "فرض تدابير على جنوب افريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة" بالنيابة عن مقدميه ، ومن بينهم بلادي . وفي هذا السياق أود أن أضيف انضمام باكستان وبربادوس وجامايكا وسورينام وميانمار وهايتي إلى مقدمي مشروع القرار .

إن مشروع القرار هذا يشير إلى القرارات السابقة المتعلقة بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ولكنه يحيط علما أيضا بتقرير الامين العام عن التدابير التقييدية التي تؤثر على المجالات التي يعتمد فيها اقتصاد جنوب افريقيا على العالم الخارجي ،

وبالتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الذي عقد جلسات استماع علنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد أشير في الفقرة الخامسة من الديباجة إلى

"إن التدابير التي اتخذتها الدول ، منفردة أو مجتمعة ، وإن كانت جديرة بالثناء ، تتباين في شمولها وفي درجة تنفيذها ورصدها" .

وفي هذا الصدد فإن الجمعية العامة ، في الفقرة ١ من المنطوق ، تحث جميع الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات و/أو تدابير مماثلة لغرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا على أن تقوم بذلك ، وتدرج التدابير التي يلزم تنفيذها .

وبموجب المشروع تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والوكالات المتخصصة للامم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية ، والجمهور بوجه عام ، مراعاة توصيات فريق الشخصيات البارزة الذي عقد جلسات استماع علنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية ، مراعاة تامة ، وتطلب إلى الامين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها الخامسة والاربعين .

وآمل أن يصوّت أعضاء الجمعية العامة مؤيدين لمشروع القرار A/44/L.29 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل الكويت الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/44/L.31 و Corr.1 ، المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" .

السيد أبو الحسن (الكويت) : يسرني أن أعرض مشروع القرار A/44/L.31 و Corr.1 بالنيابة عن متبنيه ، وعددهم ٥٤ دولة ، بما في ذلك الدولتان اللتان انضمتا مؤخرا وهما المغرب ومنغوليا . وهذا المشروع مقدم في اطار البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا" .

يتعلق مشروع القرار هذا بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل . هذه العلاقات التي مهما حاولت اسرائيل اخفاءها أو التقليل من أهميتها ومستواها أو ايجاد المبررات لها تبقى علاقات مستمرة بل ومتزايدة تغذي بها اسرائيل ذلك النظام الذي هو ضد نواميس البشرية والذي يجب القضاء عليه قضاء نهائيا .

إن التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا لم يقتصر على الشق التجاري أو الاقتصادي ، وهو أمر مرفوض ومستنكر أصلا ، بل امتد وانتشر ليشمل المجالين العسكري والنووي ، هذين المجالين الهامين اللذين يهدف النظامان في النهاية إلى استخدام حصيلة التعاون فيهما ضد شعب جنوب افريقيا والشعوب الافريقية المجاورة وضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في كفاحها العادل في سبيل الحرية والانعتاق .

لهذا جاءت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا لتدين هذا التعاون بين النظامين ، وجاءت الفقرة ٢ لتكرر الطلب من اسرائيل أن توقف على الفور جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، ولا سيما في الميدانين العسكري والنووي .

ويحدوني الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بموافقة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/44/L.32 .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/44/L.32 ، المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ، بالنيابة عن مقدميه ومن بينهم وفد بلدي . وأود في هذا السياق أن أبلغ الجمعية العامة بأن باكستان وبيرو ومنغوليا وميانمار وهايتي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار .

بموجب مشروع القرار ، ستثني الجمعية العامة على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما تضطلع به من أعمال للنهوض بولايتها ، وخاصة في تعزيز العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري . وتؤيد الجمعية العامة ، في معرض احاطتها علما بالتقرير السنوي للجنة الخاصة ، توصيات اللجنة الواردة في الفقرة ٢٧٤ من تقرير اللجنة الخاصة والمتعلقة ببرنامج عملها لعام ١٩٩٠ .

والطلب المالي الوارد في الفقرة ٨ من المنطوق هو الحد الأدنى الذي من شأنه أن يسمح للجنة بأن تضطلع بمسؤوليتها وأن تنفذ برامجها في ١٩٩٠ على نحو فعال . ولذا طلبت اللجنة الخاصة هذا العام ، بمقتضى تدابير التقشف التي فرضتها على نفسها ، مبلغا قدره ٠٠٠ ٤٣٠ دولار لميزانيتها ، وأود أيضا أن أذكر بوضوح أن تخصيص هذا المبلغ لعام ١٩٩٠ ينبغي أن لا يفهم بحال من الاحوال على أنه توجّه نحو خفض أنشطة اللجنة الخاصة . إننا نعتزم تنفيذ برنامجنا بفعالية وخاصة في هذا المنعطف الذي تحدث فيه تطورات خطيرة في جنوب افريقيا . وستستغل الموارد إلى أقصى حد لزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري وحشد الجهود المناهضة له .

وبموجب مشروع القرار ستطلب الجمعية العامة أيضا من الحكومات والمنظمات تقديم المساعدة المالية وغيرها للمشاريع الخاصة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة ، وتقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري .

وأخيرا ، من المقترح أن تناشد الجمعية العامة أيضا جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ووسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والافراد التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري وادارة شؤون الاعلام التابعين للأمانة العامة في أنشطتهما المناهضة للفصل العنصري ، وبوجه خاص في نشر المعلومات عن الحالة في جنوب افريقيا بغية تخفيف آثار القيود المفروضة على الصحافة في جنوب افريقيا ولمواجهة الدعاية التي تقوم بها جنوب افريقيا مواجهة فعالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/44/L.33 المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، بصفتكم ممثلا لنيجيريا وهي عضو نشط وملتزم في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، ورئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ستتفهمون مدى ما نشعر به من رضا واغتباط إذ نراكم ترأسون المناقشة في هذا الوقت . إن ظهور توافق الآراء المتمثل في مشروع القرار الاول الذي تشرفت بعرضه على الجمعية إنما يرجع بقدر كبير إلى اسهامكم الشخصي بهاتين الصفتين ، بالاضافة إلى إسهامكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة .

لقد اعترفت الجمعية العامة منذ وقت طويل بأهمية الحظر النفطي الفعال في الجهود الدولية الرامية إلى استئصال نظام الفصل العنصري البغيض . إن كل نشاط انساني فعلي يعتمد ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، على النفط ، لذلك ، هناك إحساس بأنه يمكن أن يوصف البترول على أنه أوكسيجين آلة الفصل العنصري . فإذا ما تمكنا من حرمان النظام تماما من امدادات النفط التي يحتاجها فسيضيق عليه الخناق حتى ينتهي . وستنهار قواته الأمنية انهيارا فعليا وسيسقط معها الكثير من قدرته على قمع شعبه وإذلاله وارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة . وهذه الحقيقة الواقعة معروفة أيضا - بطبيعة الحال - للنظام وللحكومات ولشركات النفط والشحن التي تشاطر النظام الرغبة المشتركة في احباط الحظر - وهذا يفسر بقدر كبير الصعوبات الجمة التي يواجهها الفريق الحكومي الدولي في الاضطلاع بولايته في التحقيق في انتهاكات الحظر النفطي وكشفها .

إن رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا من أصعب المهام في إعمال الجزاءات المفروضة على الفصل العنصري . وعدم اتخاذ مجلس الأمن لإجراء الزامي يشكل عقبة خطيرة للغاية . لكن بالاضافة إلى ذلك هناك حكومات معنية وكذلك هيئات صناعة النفط والشحن لا تتعاون في اتخاذ تدابير فعالة وملموسة لتنفيذ الحظر . ورغما عن هذه الصعوبات ، تمكن الفريق الحكومي الدولي من إحراز بعض التقدم في عمله .

إن مشروع القرار A/44/L.33 هو نتيجة لتوافق الآراء الذي توصل اليه الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا بعد بحث متعمق لسائر جوانب ولايتنا وعملنا . إن مشروع القرار هذا هو أساسا على غرار القرار ٥٠/٤٣ ياء الذي اتخذته هذه الهيئة في العام الماضي ، ويتضمن ثلاثة عناصر جديدة أود تفسيرها بإيجاز .

هناك ثلاث فقرات جديدة في المنطوق هي الفقرات ٢ و ٣ و ٦ كما أعيدت صياغة الفقرتين الفرعيتين (ز) و (ح) من الفقرة ٥ من المنطوق .

تتناول الفقرة ٢ من المنطوق عمل الفريق الحكومي الدولي في مجال جديد للانتهاك الممكن للحظر . وهذا المجال الجديد للاستقصاء هو رصد التوقف في الموانئ الذي يمكن أن يسفر عن احتمال توصيل شحنات سرية من النفط إلى جنوب افريقيا . لقد بلغ عدد هذه التوقفات على مر ثلاث سنوات - من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ - ما لايقل عن ٤٧٤ وبلغ عدد الحكومات التي طلب اليها تقديم معلومات للايضاح الوافي لحالات التوقف الـ ٤٧٤ هذه ما لايقل عن ٥٧ حكومة . إن المعلومات اللازمة لتقييم هذه الحالات عادة ما تكون متاحة في سجلات سلطات الموانئ ، أو وزارات البحرية أو ماشابه ذلك ولا بد من الحصول على هذه المعلومات وتحليلها قبل التوصل إلى نتائج يمكن إبلاغها إلى الفريق الحكومي الدولي . وهذا بالضرورة يتطلب وقتا . لذلك ، رأى الفريق الحكومي الدولي من الضروري إرجاء تقديم تقرير بشأن هذا الأمر لمدة ستة أشهر أخرى لاعطاء الحكومات وقتا كافيا لتجميع المعلومات المطلوبة وتحليلها . فهذا المجال مجال جديد ومعقد من الناحية التقنية . وقد رأى الفريق الحكومي أنه من المفيد أيضا - قبل إصدار حكمه النهائي - اجراء المزيد من المشاورات .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق تمت الاحاطة علما بتقرير فرقة العمل المعنية بجلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، المعقودة في نيويورك في ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وقد كان هذا حدثا هاما في أعمال هذه السنة تنفيذا للولاية الواردة في القرار ٥٠/٤٣ ياء .

وفي الفقرتين الفرعيتين (ز) و (ح) من الفقرة ٥ من المنطوق أضيفت لفظتا "المنتجات النفطية" لتوضحا أن ما يقال عن النفط ، أي البترول بشكله الخام ، ينطبق أيضا على منتجات البترول المكرر . وهاتان اللفظتان لم تكونا واردتين في الفقرتين الفرعيتين المماثلتين لقرار العام الماضي . إلا أن جلسات استماع هذا العام الخاصة بالحظر النفطي أدت إلى تقدير أكبر لأهمية شحنات المنتجات النفطية بالنسبة لنظام الفصل العنصري . وبالاضافة إلى ذلك ، كانت لفظتا "المنتجات النفطية" واردتين إلى جانب كلمة "النفط" في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٥ أيضا في قرار العام الماضي ، وقد يؤدي التناقض في صياغة هاتين الفقرتين الفرعيتين إلى سوء فهم للفظتي "المنتجات النفطية" على انهما تنطبقان فقط على تجارة النفط لا نقله . ولما كان هذا ليس هو الحال فقد تقرر تنميط المصطلحات المستخدمة في سائر الفقرات الفرعية ذات الصلة .

وأخيرا ، تورد الفقرة ٦ من المنطوق حكما لتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . فهي ، على وجه التحديد ، تأذن للفريق الحكومي الدولي - عند الضرورة - بالنظر في المشاركة في اجتماعات المحافل الدولية الأخرى ذات الصلة . فالفريق الحكومي الدولي لم يشرع حتى الآن في إيفاد بعثات خاصة به بل أنه لم يخطط بعد للقيام بذلك . وقد دُعي الفريق في العام الماضي لحضور اجتماعات خارج المقر . واذا اقتضى الأمر يمكن للفريق أن يستفيد من مثل هذه الدعوات في المستقبل . لذا ، تورد الفقرة ٦ من المنطوق حكما بذلك .

وأوصي بمشروع القرار هذا إلى الجمعية العامة لاعتماده ويحدوني الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء على غرار ما تم في الفريق الحكومي الدولي .

ويسعدني أن أعلن أنه منذ تعميم مشروع القرار انضمت ثلاثة بلدان أخرى إلى قائمة مقدميه وهي : جمهورية ايران الاسلامية ، وفنزويلا ، وهايتي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زامبيا ، الذي يود أن يعرض مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنها لميزة وشرف كبير لي ، بصفتي ممثلا لإحدى دول خط المواجهة ، أن أعرض مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" .

أود أن أشدد على أن البلدان الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي تنظر ببالغ القلق إلى تعاون الدول والمنظمات مع جنوب افريقيا في الميادين التكنولوجية والاستخبارية والنووية العسكرية ، مما عزز على مر السنين الجهاز العسكري لنظام بريتوريا العنصري .

وقد أسهم هذا التعاون إلى حد كبير في تشجيع النظام العنصري على الاستمرار في قمع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وفي ارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية المستقلة في المنطقة . ويكرر مشروع القرار ، الذي يشرفني أن أتولى عرضه ، ضرورة التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا . ويعرب عن بالغ القلق لازدياد عدد انتهاكات حظر توريد الأسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا .

ويعرب مشروع القرار في الفقرة ١ من منطوقه عن الاستياء الشديد من أعمال أولئك الذين يواصلون بصورة مباشرة أو غير مباشرة انتهاك حظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وأود أن أؤكد أن النص المعروض على الجمعية العامة يمثل الحد الأدنى الذي يمكن أن نطالب به أولئك الذين يواصلون انتهاك حظر توريد الأسلحة الالزامي . وفي رأي مقدميه أنه لا يعبر بشكل كامل عما يشعر به المجتمع الدولي كله من سخط وغضب ازاء انتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار هذا أرجو من الجمعية العامة أن تبت فيه ككل . وأناشد في هذا الصدد جميع الدول الاعضاء أن تقدم تأييدها لمشروع القرار هذا حتى يمكن بذلك للجمعية العامة أن توجه رسالة اجماعية لا لبس فيها إلى الذين ينتهكون حظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا .

وأود أن أحيط هذه الجمعية العامة علما بأن وفد فانواتو قد انضم توا إلى مقدمي مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي سيعرض مشروع القرار A/44/L.35 المعنون "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" .

السيد أحمد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/44/L.35 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . وقد اشترك في تقديم مشروع القرار هذا ٣١ دولة من الدول الاعضاء . فبالاضافة الى

الدول التي عممت أسماؤها ، انضمت أنتيغوا وبربودا ، وتونس ، وفانواتو وهايتي إلى مقدمي مشروع القرار .

وكما تدرك الجمعية العامة فإن هذا الصندوق الاستئماني أنشئ في عام ١٩٦٥ لتقديم الاغاثة والمساعدة الانسانية والقانونية إلى الاشخاص الذين يضطهدون بسبب معارضتهم للفصل العنصري وإلى أسرهم . وطوال السنوات الماضية ، تمتع الصندوق بدعم قوي من الدول الاعضاء التي تبرعت بما مجموعه ٣٥ مليونا من الدولارات في هذا الجهد الانساني . وبذلك تكون قد دللت بطريقة ملموسة على اهتمامها وتضامنها مع ضحايا الفصل العنصري ، وعلى تأييدها للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

ونحن إذ نجتمع اليوم هنا ، فإن معارضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا ما زالوا يتعرضون لأعمال القمع بالرغم من النداءات المتكررة التي يطالب فيها المجتمع الدولي باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، والغاء تشريعات الفصل العنصري . وتشير التطورات الاخيرة إلى أن الضغوط الدولية والمحلية التي تمارس ضد نظام الفصل العنصري قد أسفرت عن اطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ووقف الاجراءات القانونية في بعض حالات المعارضين السياسيين ، وكذلك السماح كحقيقة واقعة ببعض التجمعات السياسية المناهضة للفصل العنصري .

غير أنه لابد من الاشارة إلى أن ممارسة هذه الضغوط ينبغي أن تستمر حتى يمكن التوصل إلى نهاية سريعة للفصل العنصري . وقد ساعدت موارد الصندوق الاستئماني طوال السنوات الماضية في تمويل الدفاع القانوني عن أعداد كبيرة من السجناء السياسيين الذين ما كان بوسعهم بدونه الحصول على المساعدة القانونية المناسبة . وتم في حالات عديدة هذا العام الافراج عن بعض المحتجزين ، وتخفيف الاحكام عن البعض الآخر ، والسماح لأسر السجناء بالوصول اليهم ، وذلك بفضل المساعدة القانونية التي يقدمها هذا الصندوق الاستئماني . وعلاوة على ذلك ، استطاع المحامون النجاح في بعض الحالات في الطعن في تشريعات الفصل العنصري القمعية ، مما ساعد بشكل ملموس قضية حقوق الانسان والجهود الرامية إلى اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

ويقدم تقرير الأمين العام A/44/556 سردا للأنشطة التي اضطلع بها الصندوق الاستئماني منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة . وقد بذل مجلس ادارة الصندوق الاستئماني قصارى جهده لكي يلبي قدر الامكان الاحتياجات المتزايدة من مساعدات الصندوق الاستئماني . وأبلغت الوكالات التطوعية التي تشترك في تقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري بحدوث زيادات في عدد وحجم طلبات المساعدة .

ويدعو مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة إلى زيادة التبرعات إلى كل من الصندوق الاستئماني والوكالات التطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري . لقد تم التسليم منذ وقت طويل بأن المساعدة القانونية والانسانية التي تقدم إلى هذا الصندوق الاستئماني تمثل مساهمة ملموسة في عملية استئصال الفصل العنصري بالوسائل السلمية . لذلك فإنه من الاهمية بمكان تمكين مجلس ادارة الصندوق من أن يقدم مساعدة تتناسب مع الطلب المتزايد باستمرار على موارده المحدودة ، وعلى ذلك ، فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه نداء باسم مجلس ادارة الصندوق إلى الدول الاعضاء ، وخصوصا الدول التي لم تتبرع بعد إلى هذا الصندوق الاستئماني ، أناشدها فيه أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف الخاصة ، وأن تترجم تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري ، الذي عبرت عنه ببلاغة واضحة من هذه المنصة في الأيام القليلة الماضية ، إلى تبرع سخي في هذا الجهد الانساني الدولي .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/44/L.35 ، أود أن أعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا دون تصويت هذا العام ، كما فعلت في الاعوام السابقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك الذي يريد عرض مشروع القرار A/44/L.36 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" .

السيد مورتنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/44/L.36 ، المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" .

على مدى ست سنوات مضت ، كان يقدم نص مماثل نتيجة للجهود المشتركة من جانب عدة بلدان ، بهدف حشد أكبر قدر ممكن من تأييد المجتمع الدولي لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بأن تقنع نهائيا جنوب افريقيا بضرورة الغاء الفصل العنصري .

ويؤكد مشروع القرار على مسؤولية الامم المتحدة والمجتمع الدولي في تنسيق الضغط وزيادة فعاليته على جنوب افريقيا كوسيلة لتحقيق القضاء الفوري على الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ويحث مجلس الامن على أن ينظر دون ابطاء في اعتماد جزاءات الزامية فعالة ضد جنوب افريقيا .

وبالمثل ، يسلم مشروع القرار بالحاجة الملحّة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا والدول المجاورة إلى المساعدة . وقد ورد هذا في نداءات بتقديم المساعدة الانسانية والقانونية والتعليمية إلى ضحايا الفصل العنصري ، وكذلك مساعدة دول خط المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

وبينما يواصل مشروع القرار تأييد فرض الجزاءات الالزامية الفعالة من جانب مجلس الامن ، فإنه يتضمن مناشدة لزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري عن طريق تنفيذ عدد كبير من الاجراءات الطوعية الواردة في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ، ريثما يفرض مجلس الامن تلك الجزاءات .

وقد شاركت في تقديم النص الحالي مجموعة كبيرة من البلدان : استراليا ، وأنغولا ، وايرلندا ، وايسلندا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والدانمرك ، وزامبيا ، وزمبابوي ، والسويد ، وغانا ، وفنلندا ، ومدغشقر ، ومصر ، والنرويج ، والنمسا ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، والهند واليونان . وفضلا عن ذلك ، انضمت اليوم الدول التالية اسماؤها إلى الدول المقدمة لمشروع القرار : انتيغوا وبربودا وباكستان وبيرو وجامايكا ، والكونغو وهايتي .

وفي ضوء الحاجة الواضحة إلى اجراء دولي مشترك نحث الآن جميع الدول الاعضاء على دعم الطموحات العادلة لشعب جنوب افريقيا بالتصويت بالايجاب على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل غانا ، الذي يرغب في تولي عرض مشروع القرار A/44/L.40 ، المعنون "تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/44/L.40 ، المعنون "تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" ، والتقرير الاول للجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، الوارد في الوثيقة A/44/47 ، المؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . وتمثل كل من الوثيقتين معلما هاما في مجريات الاحداث منذ عام ١٩٧٧ . وكما يذكر الاعضاء ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين واصدرت الاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وقد شكلت لجنة مخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وعملت بصورة مستمرة بشأن الاعلان ، وفي عام ١٩٨٥ ، قدمت النص النهائي للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية إلى الجمعية العامة للاعتماد . ومنذ ذلك الوقت ، أصبحت صكا هاما في الكفاح ضد الفصل العنصري ، وقد صدقت عليها أو انضمت اليها ٤٣ دولة حتى الآن . وتأمل اللجنة أن تصدق على الاتفاقية الدول التي وقعت عليها ولم تصدق عليها حتى الآن وأن تنضم اليها الدول التي لم تنضم اليها حتى الآن .

وينبغي أن نذكر أيضا بأن الاتفاقية تتضمن أيضا نصا على تشكيل لجنة تكون ولايتها المساعدة في تحقيق أهداف ذلك الصك . وقد عقدت اللجنة أول دورة لها في هذه السنة في نيويورك ، جرت فيها مداولات بشأن مسائل مختلفة ترتبط بممارسة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ولهذا ، يشرفني أن أتولى عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة .

ومن المهم أن أؤكد على أن اللجنة في قيامها بولايتها ستواصل العمل عن كثب مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومع اللجنة الاوليمبية الدولية والمنظمات الرياضية الاخرى . ويعتبر هذا التعاون حيويا بالنسبة لنجاح مهمتنا . وتأمل اللجنة أن توسع تعاونها مع المنظمات الرياضية الوطنية والدولية في المستقبل .

وبالنيابة عن اللجنة ، وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/44/L.40 ، أود أن أذكر الدول التي لم تقدم حتى الآن تقاريرها الوطنية عن تنفيذ الاتفاقية أن تفعل ذلك ، وأن المبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم التقارير عن التنفيذ واردة في مرفق ٥ من تقرير اللجنة ، وتأمل اللجنة أن يساعد ذلك الدول على تقديم تقاريرها .

وهناك أداة هامة جدا للتنفيذ العملي لجهود المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وللمساعدة على عزلة نظام الفصل العنصري ، وتلك الاداة هي سجل الاتصالات في مجال الالعاب الرياضية بجنوب افريقيا ، الذي تصدره سنويا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

وأود أيضا أن أذكر بأن الجمعية قد حثت المنظمات الرياضية والرياضيين على التمسك بمقاطعة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ولهذا اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأدعو جميع الرياضيين والرياضيات ممن ترد أسماؤهم حاليا في السجل إلى انهاء اتصالاتهم الرياضية بجنوب افريقيا وإلى تقديم التأكيدات بأنهم سيلتزمون بمقاطعة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية بالامتناع عن الاشتراك في أية أنشطة رياضية أو أية اتصالات رياضية بجنوب افريقيا في الوقت الذي لا يزال فيه الفصل العنصري قائما في ذلك البلد .

وتطلب اللجنة في تقريرها إلى جميع الحكومات ، والمنظمات الرياضية والرياضيين فرادى احترام سياسة عزل جنوب افريقيا العنصرية في الالعاب الرياضية والرجوع إلى السجل ، الذي ستواصل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري اصداره . وقد اتضحت الفعالية الاكبر للسجل إذ شطبت أسماء عدد متزايد من الرياضيين والرياضيات ، بناء على طلباتهم الشخصية ، من السجل . وهذا الموقف الجريء ضد الفصل

العنصري يعتبر خطوة نقدرها . وهو يعني أن مزيدا من الرياضيين والرياضيات يقبلون المبادئ التي أدرجتها الدول الأطراف في الاتفاقية . وفي الحقيقة يعني هذا أيضا أنه رغم الضغوط الهائلة التي تفرض على الرياضيين والرياضيات ، فإن عددا متزايدا منهم الذين يلتزمون بمقاطعة الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا حتى يتم القضاء على الفصل العنصري يلتزمون التزاما معنويا علنيا بالعمل ضد العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وأخيرا ، فإن هذا يشهد على الحساسية السياسية المتزايدة للمجتمع الرياضي العالمي صوب الغالبية العظمى من أبناء جنوب افريقيا الذين يحرمون من حقوقهم السياسية والانسانية بسبب لونهم .

ويتكون تقرير اللجنة من خمسة أقسام تلقي الضوء على أعمال اللجنة . ويوضع التأكيد على أهمية اجراء المشاورات مع المنظمات الرياضية الوطنية والدولية وعلى دورها الحيوي في عزلة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وكما ذكرت في وقت سابق ، يؤكد التقرير على أهمية مواصلة اصدار اللجنة الخاصة للسجل .

وفي حين أننا نعرب عن تقديرنا للإجراءات التي اتخذتها اللجنة الأوليمبية الدولية والمنظمات الرياضية الاخرى وكذلك الافراد من الرياضيين والرياضيات لضمان العزل التام لجنوب افريقيا ، ندعو إلى اتخاذ المزيد من الاجراءات تحقيقا لهذا الهدف ، ولا سيما الاجراءات التي ينبغي أن تتخذها الاتحادات التي لا تزال توافق على منح جنوب افريقيا عضويتها ونسمح بإجراء اتصالات معها في مجال الرياضة .

وتكمن مهمتنا في تأكيد مبادئ الحركة الأوليمبية التي تنص على ألا تكون هناك تفرقة على أساس اللون أو الجنس أو الأصول العرقية في مجال الرياضة . وفضلا عن ذلك ، فإن الفصل العنصري هو وصمة عار على جبين الانسانية ، ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك علاقات رياضية أخلاقية مع هذا المجتمع الشاذ .

ونأمل في أن تعجّل أعمال هذه اللجنة من استئصال الفصل العنصري في مجال الرياضة وفي المجتمع بجنوب افريقيا .

ومن ثم فإن مقدمي مشروع القرار A/44/L.40 يطلبون إلى أعضاء الجمعية العامة تأييد مشروع القرار بحماس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن إلى ممثل شيلي الذي يود أن يقدم تعديلا (A/44/L.46) لمشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 .

السيد داشا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن بلدي تطلب تعديل مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ، حيث إنه يتضمن اشارة لا تتفق والواقع . إن شيلي ليست منفذا لبيع المعدات العسكرية من جنوب افريقيا . ويشير تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى مشاركة جنوب افريقيا في عرض دولي للطيران أقيم في سانتياغو في آذار/مارس ١٩٨٨ . وهذا القول صحيح .

وفيما يتعلق بهذا الحدث ، فقد تلقت بعثة شيلي افادات من الأجهزة المعنية في الامم المتحدة التي تعمل في هذا المجال أثناء إعداد هذا العرض ، واستجابت على الفور للقلق الذي أعرب عنه ، وأعلنت ما يلي :

"تود حكومتي أن تؤكد من جديد للجنة أنها تولي اهتماما كبيرا لقرارات مجلس الامن المختلفة وتحترمها تمام الاحترام ، وأنها تعتزم الامتثال لها في جميع علاقاتها الدولية . وهي تود أن تؤكد من جديد أيضا أنها سوف تصدر التعليمات إلى الوكالات المعنية لكي تولي اهتماما خاصا للنقاط التي أشيرت عند تنظيم أحداث من هذا النوع في المستقبل" .

ونتيجة لإعلان هذه المواقف لم يعد هناك أي مجال لمشاركة جنوب افريقيا في معرض الطيران الدولي القادم المقرر اقامته في سانتياغو في آذار/مارس المقبل .

ولا ترغب شيلي في حذف هذه الفقرة حيث اننا لا نريد أن نوحي بأننا نعارض المفاهيم التي تتضمنها ، ونطلب ببساطة حذف اسم شيلي ، وأن تصاغ الفقرة الثانية من المنطوق على النحو التالي :

"وتعرب أيضا عن استيائها من أعمال تلك الدول التي أصبحت منفذا هاما لبيع معدات جنوب افريقيا العسكرية ، وتحثها بقوة على أن تنهي هذه الاعمال على الفور" .

وإن موقفنا القائم على معارضة الفصل العنصري قد أوضحته بجلاء بيانات وزراء خارجية بلادي الذين تعاقبوا على التحدث إلى هذه الجمعية ، وكذلك موقف شيلي من هذه القضية في هذه الدورة . وإننا نعتقد لهذه الاسباب أن الصياغة الجديدة التي تقدمنا بها للفقرة الثانية من المنطوق تعكس بصورة أفضل قلق المجتمع الدولي وتشكل مساهمة أكبر في قضية مناهضة الفصل العنصري .

أود أن أقول للجمعية ولدول المجموعة الافريقية على وجه الخصوص وكذلك لمقدمي مشروع القرار ، إننا نأمل في أن تظهر الموضوعية اللازمة وأن توافق على التعديل المقدم من بلادي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الجمعية أن قوائم المنضمين إلى مقدمي مشاريع القرارات المعروضة علينا سوف تصدر كإضافات لمشاريع القرارات التي يمسها الامر .

وقبل أن تبدأ الجمعية النظر في مشاريع القرارات الإثني عشر المعروضة عليها والتي عرضها المقدمون ، استرعي انتباه الاعضاء إلى أنه قد تم اليوم فقط تعميم النص المنقح لمشروع القرار بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا (A/44/L.34/Rev.1) والتعديل عليه (A/44/L.46) . وقد طلب ، إن أمكن ، أن يدرس مشروع القرار المنقح والتعديل عليه في هذا الاجتماع إلى جانب مشاريع القرارات الاخرى . وفيما يتعلق بالاقتراحات المعروضة على الجمعية العامة ، فإن المادة ٧٨ من النظام الداخلي تنص في جزء منها على ما يلي :

"ولا يجوز كقاعدة عامة ، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة ، إلا أن للرئيس أن يأذن بمناقشة وبحث التعديلات أو الاقتراحات الاجرائية ، حتى إن لم تكن هذه التعديلات والاقتراحات قد عممت على الوفود أو إن لم تكن قد عممت إلا في اليوم نفسه" .

ونظرا لضيق الوقت ورغبة الاعضاء في سرعة الانتهاء من هذا البند ، أود أن اقترح ، بموافقة الجمعية ، أن نبت اليوم في مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 والتعديل عليه (A/44/L.46) وإن لم توجد اعتراضات ، ساعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى النظر في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية .

وأعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على أي مشروع قرار أو كل مشاريع القرارات .

وأود أن أذكر بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق وتدلي به الوفود من أماكنها .

السيد بروشار (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الـــدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية والتي أتشرف بالتكلم نيابة عنها قد أكدت بشدة من جديد خلال المناقشة رفضها التام لنظام الفصل العنصري . وما زال هدفنـــا يتمثل ببساطة في القضاء على هذا النظام المقيت . وفي هذا الصدد ، فهناك دور بالـــغ الاهمية ينبغي للامم المتحدة أن تضطلع به .

وبصورة عامة يمكن القول بأن مشاريع القرارات المعروضة علينا لا تختلـــف اختلافا كبيرا عن المشاريع التي وافقت عليها الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين .

ومع ذلك ، فإن اعتماد مشروع قرار جديد بتوافق الآراء هذا العام يدلل على أن اتخاذ نهج بناء للقضاء على الفصل العنصري أمر ممكن . وتود الدول الاثنتا عشرة أن ترى في المستقبل عددا أكبر من مشاريع القرارات يعتمد بتوافق الآراء . بل إننا نعتقد أن التصويت بالاجماع في الجمعية العامة يساعد على تعزيز النداء الملّح الذي يوجهه المجتمع الدولي إلى جنوب افريقيا بغية الإزالة الكاملة والنهائية لنظام الفصل العنصري .

وعلاوة على ذلك ، تأسف الدول الاثنتا عشرة لأن بعض النصوص المعروضة حاليا على الجمعية تضم عناصر تثير تحفظات من حيث المبدأ من جانبها . ولهذا فهي تعتقد أن توزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على النحو المنصوص عليه في الميثاق لابد من الامتثال له بشكل دقيق . وعلى وجه الخصوص ، إن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المخولة باعتماد القرارات الملزمة للدول الأعضاء .

كذلك تود الدول الاثنتا عشرة أن تكرر تمسكها القوي بمبدأ عالمية الأمم المتحدة . ولا يمكننا أن نؤيد النداءات التي تطالب بالعزلة الكاملة لجنوب افريقيا ، فهذا لا يخدم هدفنا المشترك - ألا وهو القضاء على الفصل العنصري . وترى الدول الاثنتا عشرة بصفة خاصة أنه ينبغي الإبقاء على وسائل الاتصالات مفتوحة حتى يمكن للعالم الخارجي أن يمارس الضغط بشكل فعال على حكومة جنوب افريقيا بغية بزوغ مجتمع ديمقراطي حر خال من التمييز العنصري .

لقد أعربت الدول الاثنتا عشرة أثناء المناقشة عن القلق الشديد إزاء استمرار العنف والقمع في جنوب افريقيا ، بينما نراقب باهتمام التطورات الجارية حاليا . ولا زلنا على اقتناع بأن التغير السلمي لا يزال ممكنا وأن على الأمم المتحدة أن تشجعه ، كما يوصي بذلك الميثاق . وعلى الرغم من أننا نفهم عجز أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ، فإننا لا نوافق على أن تقر مشاريع القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة استخدام القوة أو اللجوء إلى الكفاح المسلح .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد أنها تعارض معارضة شديدة أن تذكر بالأسماء ، بأسلوب عشوائي وانتقائي ولا مبرر له ، بعض الدول الأعضاء أو مجموعات

البلدان . إن الدول الاثنتي عشرة تشجب هذه الممارسة خاصة وأن إحدى الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية قد ذكرت بالاسم هذا العام . ولهذا السبب سنصوت ضد مشروع القرار A/44/L.34 ، بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، إذا تم الإبقاء على هذه الاشارة . غير أن الدول الاثنتي عشرة تواصل التأييد الراسخ لحظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا ، على النحو الذي قرره مجلس الأمن .

كما تظل الدول الاثنتا عشرة وفيّة للمثل الأعلى الأوليمبي وترفض أي شكل من أشكال الفصل العنصري في الرياضة أيضا . إلا أن تنظيم الاجتماعات الرياضية في بلادها يقع ضمن مجال المبادرات الخاصة . والمنظمات الرياضية الوطنية تدرك تمام الادراك معارضة حكوماتها للمسابقات الرياضية التي تنتهك المثل الأعلى الأوليمبي . وستواصل الدول الاثنتا عشرة بحزم عدم تشجيع أي اتصالات رياضية تنطوي على تمييز عنصري .

ولهذه الأسباب مجتمعة لن تتمكن الدول الاثنتا عشرة من التصويت لصالح جميع مشاريع القرارات التي قدمت اليوم . ولكنها مع ذلك لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالعمل ، بصورة جماعية ومنفردة على حد سواء ، لإقناع حكومة جنوب افريقيا بضرورة إزالة الفصل العنصري والبدء في اصلاحات أساسية تحقيقا لهذه الغاية ، كما يطالب بذلك المجتمع الدولي .

السيد مورتنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة - ايسلندا ، السويد ، فنلندا ، النرويج والدانمرك . لقد أعربت بلدان الشمال أثناء المناقشة العامة عن إدانتها القوية لسياسات الفصل العنصري المقيتة التي تنتهجها جنوب افريقيا . إن الفصل العنصري يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وبالتالي يتعين على مجلس الأمن أن يعتمد ، في أسرع وقت ممكن ، جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا باعتبارها وسيلة لتحقيق القضاء على الفصل العنصري سلميا . إن الجزاءات الشاملة والالزامية هي أشد أداة فعالة لتحقيق هذه الغاية . وإلى أن يتم اتخاذ هذه الجزاءات قامت بلدان الشمال ، كما ذكر ذلك فيما سبق ، باعتماد مجموعة واسعة من التدابير الانفرادية ضد الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض الحظر على التجارة .

إن بلدان الشمال تتفق مع الفحوى الرئيسية لمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية .

ونرحب بصفة خاصة هذا العام بعرض مشروع قرار جديد بشأن التأييد الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات الحقيقية ، والذي يبدو أنه سيعتمد بدون تصويت . وينسحب هذا أيضا على الدورة الاستثنائية الخاصة بالفصل العنصري التي ستعقد في الشهر القادم .

غير أن بعض مشاريع القرارات الاخرى لا تزال تثير بعض الصعوبات فيما يتصل بمسائل مبدئية هامة لبلدان الشمال . وسأشرح ذلك بإيجاز .

أولا ، تعتبر بلدان الشمال أن العالمية هي مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة ولهذا لا يمكننا أن نقبل الصياغات التي قد تشكك في هذا المبدأ . ثانيا ، إن ايجاد الحلول السلمية للصراعات هو مبدأ أساسي مكرس في ميثاق الأمم المتحدة ؛ ولهذا لا يمكننا أن نقبل بأن توافق الأمم المتحدة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على اللجوء إلى الكفاح المسلح . ثالثا ، تشجب بلدان الشمال الممارسة المستمرة المتمثلة في الإفراد الانتقائي لبلدان أو مجموعات من البلدان . فهذه الممارسة - التي تتجلى بوضوح شديد في مشروع القرار المتصل بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا - تجعل من العسير للغاية تحقيق العمل الدولي المتضافر في الكفاح ضد الفصل العنصري . ولاسباب مماثلة لن تتمكن بلدان الشمال من تأييد مشروع القرار A/44/L.34 ، بالرغم من أننا نؤيد تأييدا قويا التنفيذ الدقيق والتام لحظر السلاح الذي فرضه مجلس الامن على جنوب افريقيا . رابعا ، بعض الصياغات تنتهك حرمة الحريات والحقوق الدستورية للمواطنين وللمنظمات الخاصة في بلدان الشمال ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على بعض أجزاء الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وبالنظر إلى السياسة الصارمة والفعالة التي تنتهجها بلدان الشمال ضد الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، فإنها تأسف لأنه لا يمكنها أن تؤيد الاتفاقية تأييدا تاما . خامسا ، بسبب الالتزام الدقيق لبلدان الشمال بأحكام الميثاق ، يجب علينا أن

نتحفظ في مواقفنا إزاء الصياغات التي تخفق في أن تأخذ في حسبانها حقيقة أن مجلس الأمن وحده هو الذي يمكنه أن يعتمد القرارات الملزمة للدول الأعضاء .

وستصوت بلدان الشمال هذا العام أيضا لصالح مشروع القرار الخاص باتخاذ التدابير ضد جنوب افريقيا العنصرية وتنسيقها ورصدها على نحو دقيق ، على الرغم من أن النص يشير عددا من الصعوبات بالنسبة لنا . من المعروف تماما أن بلدان الشمال قد فرضت مجموعة من أشد مجموعات الجزاءات شمولا على جنوب افريقيا . بيد أن لدينا تحفظات حول بعض الجزاءات الانتقائية المدرجة في الفقرة ١ من المنطوق ، وخاصة الفقرات الفرعية (د) و (و) و (ز) و (ح) من مشروع القرار A/44/L.29 .

لا تزال الحالة في الجنوب الافريقي حرجة . وتقع المسؤولية عن هذه الحالة على عاتق حكومة جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، ولكن المجتمع العالمي عليه التزامات اخلاقية وقانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا ينبغي أن يواصل ضغطه على جنوب افريقيا باعتماد جزاءات فعالة ضد نظام الفصل العنصري . كما يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد ، وبسرعة ، مساعدته الاقتصادية والإنسانية إلى مؤتمر التعاون الانمائي للجنوب الافريقي وإلى البلدان والأفراد الذين هم ضحايا السياسة العدوانية التي تتبعها جنوب افريقيا . يجب علينا جميعا أن نعبر عن إدانتنا الشديدة للفصل العنصري ولكن يجب علينا أيضا أن نسعى صوب الاتفاق على العمل الدولي المتضافر لاتخاذ خطوات محددة وفعالة للتحقيق السريع للقضاء على الفصل العنصري .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعارض اليابان معارضة راسخة وثابتة التمييز العنصري بجميع صوره وتقدم أقصى ما يمكنها من التعاون إلى جهود الأمم المتحدة لإزالة الفصل العنصري . وبهذه الروح سنؤيد مشاريع القرارا الأربعة A/44/L.27 و L.32 و L.35 و L.36 . بل إن اليابان قد شاركت في تقديم مشروع القرار A/44/L.35 ، بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، الذي نقدر جهوده أيما تقدير .

وبالنسبة لمشروع القرار A/44/L.36 المتعلق بالاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري فإن وفدي سيؤيده باعتبار ذلك جهدا ايجابيا لتحقيق الوحدة في المجتمع الدولي ، على الرغم من أننا لا نستسيغ بعض العبارات المستخدمة فيه . وفي الوقت ذاته يعتقد وفدي أن فرض جزاءات إلزامية شاملة وضغوط مالية دولية هو أمر يجب النظر فيه بعناية بالغة .

أما بالنسبة لبقية مشاريع القرارات ، وعلى الرغم من أن وفدي يؤيد تماما تلك العناصر الواردة فيها والواردة أيضا في مشروعي القرارين A/44/L.27 و A/44/L.36 ، فإنها هي الأخرى تتضمن بعض الصياغات التي لا يمكننا أن نؤيدها ، مثل تلك التي تثني على الكفاح المسلح . هذا فضلا عن أن اليابان ، من حيث المبدأ ، تعترض على ممارسة ذكر بلدان بالاسم في قرارات الأمم المتحدة . وسيصوت وفدي على مشاريع القرارات تلك على هذا الأساس .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يؤيد وفد بلادي تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا منذ دقائق نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية . إلا أنني أود أن أضيف تعليلا موجزا ، وعلى أساس وطني ، للتصويت الذي سيقوم به وفدي بعد قليل .

أود أن أؤكد ، كما فعلنا في مناسبات عديدة سابقة ، أن وفد بلادي يتشاطر مقت الفصل العنصري الذي أعرب عنه جميع من تكلموا في هذه المناقشة . إننا ندين الفصل العنصري إدانة قاطعة ، ونتمنى أن نراه وقد استؤصل من جذوره ؛ فحينئذ فقط سيتمكن جميع سكان جنوب افريقيا من العيش في كرامة ، والاضطلاع بدور كامل في حياة بلدهم السياسية . والأمم المتحدة بإمكانها أن تقوم بدور في تحقيق هذا الهدف .

ومن ثم فإننا نشاطر مقدمي مشاريع القرارات المطروحة علينا اليوم هدفهم . ولكننا نعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور بناء وأكثر ايجابية في المساعدة على بزوغ جنوب افريقيا جديدة . في الأشهر القليلة الماضية حدثت تطورات هامة وإيجابية في جنوب افريقيا . وقد التزمت حكومة جنوب افريقيا الجديدة رسميا

بمفهوم المفاوضات ؛ وقبلت قيام الاغلبية السوداء بأنشطة سياسية سلمية . وتم إطلاق سراح ثمانية من السجناء السياسيين الذين كان الافراج عنهم هدفا طال أمده لهذه المنظمة .

في ظل هذه الظروف الجديدة ، تعتقد الحكومة البريطانية أن الامم المتحدة ينبغي أن تركز الآن على تشجيع التغيير بدلا من التركيز على فرض اجراءات عقابية على حكومة ألزمت نفسها فعلا بهذا التغيير . إن بيان كوالالمبور بشأن الجنوب الافريقي الصادر في الشهر الماضي عقب اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث ، يعترف بأن ثمة تغييرات هامة تجري في جنوب افريقيا ، وبأنه ينبغي النظر في امكانية تخفيف حدة الجزاءات القائمة عندما تبرز أدلة على حدوث تغيير حقيقي لا رجعة فيه . ونحن لا نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير ، وبناء على ذلك ، سنصوت ضد العديد من مشاريع القرارات المعروضة علينا .

ولكننا سننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/44/L.27 المتعلق بالدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية ، لأن مشروع القرار هذا يتسق مع نهجنا ، إذا كان المقصود به المساعدة على تحقيق التغيير السلمي . ولكننا لا نعتبر أن قبولنا للفقرة ٣ (هـ) من منطوق مشروع القرار يعني أي تغيير في سياستنا المتعلقة بتطبيق القانون الجنائي العادي في جنوب افريقيا .

وكما فعلنا في السنة الماضية بالنسبة لنص مماثل ، سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.32 المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وإن كنا لا نوافق على عناصر عديدة من تقرير اللجنة . إن تخصيص مبلغ من المال لانشطة غير محددة يتنافى مع المبادئ المتبعة في الميزانية البرنامجية .

وأخيرا ، نتطلع إلى المشاركة البناءة في المفاوضات التحضيرية المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية لمناهضة الفصل العنصري في أواخر هذا الشهر . ونأمل أن تكون تلك الدورة الاستثنائية بمثابة رسالة واضحة لا لبس فيها موجهة إلى سلطات جنوب افريقيا ، بأن المجتمع الدولي قد عقد العزم على الاسهام في إنهاء الفصل العنصري

بالوسائل السلمية في أقرب وقت ممكن . وكما قالت رئيسة وزرائنا في حديث صحفي أجرته معها صحيفة جنوب افريقيا السوداء الـ "سويتان" في الشهر الماضي ، فإن سيطرة الأقلية على الأغلبية أمر غير مقبول عمليا وأخلاقيا .

السيد داكوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الممثل الدائم لفرنسا أعرب بالفعل عن الآراء التي تتشاطرها الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية بشأن مشاريع القرارات المعروضة علينا . وغني عن القول إن البرتغال تؤيد تماما ذلك البيان .

لقد أعربت البرتغال دائما ، لا في الأمم المتحدة وحدها بل في محافل أخرى أيضا ، عن اقتناعها بأن نظام الفصل العنصري يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية ، ولابد من القضاء عليه من أجل اقامة ديمقراطية كاملة تقوم على أساس غير عنصري .

وكما قال وزير خارجية البرتغال أثناء المناقشة العامة ، فإن المجتمع الدولي يطالب بتغيير حالة الاستقطاب القائمة بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء ، ويعتبر أن الافراج مؤخرا عن ثمانية من السجناء السياسيين خطوة هامة نحو اقامة الحوار في جنوب افريقيا .

إن البرتغال تؤيد جوهر معظم المبادئ الواردة في مشاريع القرارات المطروحة علينا ، ولكن لدينا تحفظات فيما يتعلق ببعض الجوانب . فنحن لا نوافق على أن تتضمن مشاريع قرارات الأمم المتحدة تأييدا للعنف - وهو ما يتضح من الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار A/44/L.26 التي تشير إلى تبرير الكفاح المسلح . إن مشاريع القرارات ، على النقيض من ذلك ، ينبغي أن تشجع على التغيير السلمي والمصالحة الوطنية .

هذا فضلا عن أننا لا نعتقد أن فرض تدابير عقابية وغيرها تستهدف عزل جنوب افريقيا بالكامل ، بما في ذلك أحكام تقضي بقطع الوصلات المباشرة للنقل الجوي والبحري وغيرها مع جنوب افريقيا - كما ورد في مشروع القرار A/44/L.29 ، سيساعد على إزالة الفصل العنصري .

ولا يمكننا أن نؤيد المطالبة في بعض فقرات ديباجة ومنطوق مشروع القرار A/44/L.28 بفرض جزاءات الزامية شاملة ، لاننا نرى أن ذلك يتعارض مع مصالح أغلبية شعب جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.30 ، فإن حكومتي لا يمكن أن تؤيد بعض أحكامه ، وبالذات تلك الواردة في الفقرة الاولى من المنطوق ، والتي نعتقد أنها تقع في نطاق اختصاص القطاع المصرفي الدولي الخاص . وسنضطر بالتالي للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

ونحن على اقتناع راسخ بأن توافق الآراء العالمي النطاق هو وحده الذي يمكن أن يكون أساس الضغط الدولي الفعال لإقامة مجتمع حر وديمقراطي يتمتع فيه جميع أبناء جنوب افريقيا بحقوق إنسانية وسياسية ومدنية متساوية .

السيد نوتردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : غني عن القول إن بلجيكا توافق تماما على البيان الذي أدلى به توا الممثل الدائم لفرنسا نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية . إلا أنني أود أن أذكر أسبابا أكثر تحديدا للتصويت الذي سيقوم به وفدي بعد قليل .

تأسف بلجيكا لان مشروع القرار A/44/L.26 يتضمن هذا العام مرة أخرى تبريرا للكفاح المسلح - على غرار مشاريع القرارات المماثلة التي طرحت في الماضي ؛ ولا يليق بهذه الهيئة أن تفعل ذلك . وعليه سيمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار ذاك .

كما أن وفدي يعترض دائما على الاشارة في مشاريع القرارات على نحو انتقائي وعشوائي إلى بلدان معينة أو مجموعات من البلدان . وهذا العام أشير مرتين بهذه الطريقة إلى أحد شركائنا في المجموعة الاوروبية . وسيكون هذا أحد الاسباب التي ستجعل بلدي يصوت ضد مشروعي القرارين A/44/L.28 و A/44/L.34 - في حالة الإبقاء على هذه الاشارة . ونفس المبدأ سيضطرنا أيضا للتصويت ضد مشروع القرار A/44/L.31 .

يعلق وفدي أهمية كبيرة على توزيع الصلاحيات المنصوص عليه في الميثاق . ولهذا السبب لا يمكننا أن نوافق على الدعوة ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، لفرض جزاءات الزامية شاملة . إن هذه مسألة تقع كلية في دائرة اختصاص مجلس الامن . ولهذا السبب سنصوت ضد مشروع القرار A/44/L.28 وسنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.33 . وفي هذا الصدد ، فإن بلجيكا ، مع ذلك ، ستواصل تنفيذ التدابير الايجابية ، ولكن المقيدة ، التي اتخذتها الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية وستنفذ الحظر المفروض على توريد النفط الخام إلى جنوب افريقيا .

وبلجيكا لا تعتقد أن العزلة الكاملة لجنوب افريقيا ، التي تعتبر منافية لمبدأ العالمية الذي تنادي به الامم المتحدة ، يمكن أن تدعم إزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ولهذا السبب لا يمكننا أن نؤيد مشاريع القرارات A/44/L.29 و A/44/L.30 و A/44/L.32 .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.40 ، يكفي أن أشير إلى التعليل الذي قدم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة .

وستصوت بلجيكا مؤيدة مشروعي القرارين A/44/L.35 و A/44/L.36 على الرغم من تحفظها فيما يتعلق بكل من الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة الرابعة من منطوق المشروع الاخير .

وأخيرا ، سيسر بلجيكا أن تنضم إلى توافق الآراء الذي سيبزغ دونما شك بشأن مشروع القرار A/44/L.27 . ونأمل أن يكون نص مشروع القرار هذا قدوة لمشاريع قرارات أخرى تقدم إلى الجمعية العامة في المستقبل . وبالتالي يصبح من الممكن التوصل إلى المزيد من توافق الآراء .

هذه هي الأسباب وراء التصويتات التي ستدلي بها بلجيكا بعد دقائق . ويعتقد بلدي أننا ينبغي أن نعمل - بثبات وعلى الدوام - صوب تحقيق تحول سلمي سريع من أجل القضاء على الفصل العنصري نهائيا .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يمكن أن يكون هناك شك في معارضة كندا التي لا تلين للفصل العنصري - الذي وصفه رئيس الوزراء مولروني بأنه انتهاك مؤسسي جسيم لحقوق الانسان . إن كندا تحارب الفصل العنصري لاننا نعرف أنه أمر غير سليم . ونحن نعتقد أيضا أنه مسألة كان فيها لجهودنا المشتركة مع الآخرين ، عن طريق الامم المتحدة والكمنولث ، أثر هام . كل هذه الجهود المشتركة أوصلتنا إلى مرحلة يمكننا فيها عن طريق ممارسة ضغط ثابت ومستمر أن نأمل في انحسار الفصل العنصري قريبا . هذه الرؤية أصبحت ممكنة التحقيق الآن ، بيد أنها لم تتحقق بعد .

نيابة عن وفد كندا ، سوف أشرح الكيفية التي ستصوت بها كندا على مشاريع القرارات الإثني عشر المطروحة علينا . بعض هذه المشاريع عبارة عن نصوص منقحة لمشاريع سابقة ، كما حدث في العام الماضي أيضا ، والبعض الآخر يقدم دليلا على تفكير بناء جديد . وأرجو أن يستمر هذا الاتجاه الذي نرحب به باقتراب الدورة الاستثنائية ، حيث أنه يمكن كندا وغيرها من مواجهة الموقف بايجابية أكبر ويجعل رسالتنا العامة أكثر اقترابا إلى قوة الاجماع .

ومشروع القرار A/44/L.26 بشأن التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير ، يتضمن عناصر كثيرة تؤيدها كندا . فالمزيد من حالات الافراج عن السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن الأفراد والمنظمات ورفع حالة الطوارئ كلها أهداف نصرّ عليها منذ وقت طويل ومن شأنها أن تساعد على تهيئة المناخ للمفاوضات الحقيقية . إن مساعدتنا لشعب جنوب افريقيا مساعدة كبيرة بالفعل ومتزايدة ، وتتخذ أشكالا متعددة . وقد زدنا مساعدتنا لدول خط المواجهة والدول الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي التي تعاني من زعزعة الاستقرار . لكننا ، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى بدء حوار حقيقي من أجل احداث تغيير أساسي ، ينبغي أن نؤكد على أن العنف أيا كان مصدره يبعدنا عن تحقيق هذا الأمل بدلا من أن يقربنا اليه . ولا يمكننا أن نسمح باستخدام العنف سواء للحفاظ على الفصل العنصري أو لمعارضته ، وبالتالي لا يمكن لكندا أن تؤيد أية صياغة تسعى إلى تبرير الكفاح المسلح . وفي الوقت ذاته ، نلاحظ التفضيل

المعرب عنه حديثا للوسائل السلمية ونرحب به . لذلك فإن كندا ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.28 الذي يتناول الجزاءات الالزامية الشاملة ، ستغير كندا موقفها هذا العام إلى موقف الامتناع عن التصويت . نحن نوافق على أن الجزاءات مجدية ونوافق على أن بريتوريا قد بدأت تشعر بوطأتها . لقد قمنا أنفسنا بتنفيذ جزاءات هامة كثيرة ، ونوافق على وجوب استمرار الضغط في هذه المرحلة . كما نوافق على أن الجزاءات الالزامية - وخاصة فرض حظر على توريد الاسلحة - مجدية ، ويمكننا أن نؤيد الجهود الرامية إلى جعل بعض الجزاءات الاخرى المطبقة على نطاق واسع جزاءات الزامية . ونحن نعترف بأن أعمال جنوب افريقيا في الماضي قد شكلت تهديدا للسلم والامن الاقليميين . ومع ذلك ، على حد تعبير رئيس وزرائنا ، إن الهدف من كل هذه الضغوط ليس تحطيم جنوب افريقيا بل جعلها تصغي إلى صوت العقل . ولا ينبغي أن نفرض عليها غرما أكثر مما هو لازم لتحقيق هذا الهدف . والنهج الشامل هو الملاذ الاخير - فهو اعتراف بأن كل شيء آخر قد فشل .

ومشروع القرار A/44/L.29 ، بشأن تنسيق التدابير ورصدها بدقة ، قريب من نهج كندا وسنؤيده . وبالتالي ، فإن هذه هي المرة الثانية التي نؤيد فيها مثل هذا المشروع . وقائمة التدابير تتضمن العديد من التدابير التي تطبقها كندا والكمنولث . ولئن كان هناك عدد آخر من التدابير التي لم نطبقها ، فمن الواضح أن فحوى المشروع هي تحقيق ضغط فعال من أجل التغيير السلمي .

وستؤيد كندا مشروع القرار A/44/L.30 . فهو على غرار بلاغ الكمنولث في كوالالمبور ، يؤكد على أهمية فرض جزاءات مالية على جنوب افريقيا ، وعلى ضرورة تحقيق مشاركة دولية واسعة في هذا الصدد . بيد أن كندا تواجه صعوبات إزاء بعض الصياغات . فالديباجة تتجاوز المدى في ادانة المصارف المشتركة في اعادة التفاوض . ولئن كنا نفضل عدم استكمال المفاوضات في هذه المرحلة ، فإن التوقيت يبين على الاقل أن جنوب افريقيا تعتبر الجزاءات المالية تهديدا خطيرا . إن الفقرة الاولى من المنطوق تتجاهل حقيقة أن المصارف ، تنفيذا لطلب لجنة وزراء خارجية الكمنولث ،

فرضت على جنوب افريقيا شروطا أكثر قسوة ، فقد دفعت ثمنا باهظا لقاء هذا الاتفاق . إن اعادة التفاوض تبقي على الضغط المالي المفروض على جنوب افريقيا ، التي ستواجه تسربا هاما في رأس المال في السنوات القليلة القادمة . ثم ، وقد قيل هذا ، تؤيد كندا تأييدا كاملا التدابير الهامة التي ورد ملخص لها في الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق ، ونحث جميع الدول على المبادرة إلى تنفيذها إذا كانت لم تقم بذلك بعد .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.31 بشأن العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل فليس له مكان في بند جدول الأعمال الحالي ، وكندا ستعارضه لأسباب معروفة .

وفيما يتعلق ببرنامج عمل لجنة مناهضة الفصل العنصري ، فإن كندا ، على غرار موقفها بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة في الماضي ، ستؤيد مشروع القرار A/44/L.32 لأننا نؤيد الكثير مما تفعله اللجنة . وأغتنم هذه الفرصة للاشادة بكم ، سيدي الرئيس ، على قيادتكم في هذا الخصوص . وفي الوقت ذاته أجد لزاما علي أن أوضح فهم كندا للفقرة الثانية من المنطوق . إن ما تقوم الجمعية العامة بإقراره ، هو التوصيات المتصلة ببرنامج عمل اللجنة ، وهذه التوصيات وحدها .

إن كندا ، ببعض الأسف ، لا تستطيع أن تؤيد مشروع القرار A/44/L.33 بشأن حظر توريد النفط . إن الحظر الاختياري الذي نفرضه على توريد النفط ساري المفعول ، ونحن ندرك أنه من الممكن تحقيق المزيد من التعاون الدولي في هذا المجال . بيد أن فرض حظر الزامي على كل من التوريد والشحن يثير مشكلة الاختصاص القضائي الخارجي فيما يتعلق بالقوانين كما يثير عددا من المسائل الأخرى طويلة العهد المثيرة للقلق والحساسية الخاصة بالنسبة لكندا ، وربما بالنسبة لبلدان أخرى .

وفيما يتعلق بالتصويت على مشروع القرار A/44/L.34 بشأن التعاون العسكري ، ستمتنع كندا عن التصويت . فمن المؤسف أن الصيغة التي كان من الممكن أن تمكننا من تأييد هذا المشروع لم تتحقق ، وأن النص الحالي ، بتورطه في شتائم لا موجب لها وليس لها ما يبررها إلى حد كبير بدلا من البحث عن السبل الكفيلة بجعل الحظر أكثر فعالية ، ينتقص من التأييد العالمي لحظر توريد الأسلحة .

ولقد جرى التقليد أن تؤيد كندا مشروع القرار A/44/L.36 ، المتعلق بالعمل المتضافر ، وسنفعل ذلك مرة أخرى . لقد نفذت كندا الاجراءات كافة في الفقرة السابعة وقدمت أيضا مساعدة هامة لدول خط المواجهة ، كما حثت على ذلك الفقرة الثامنة .

وأخيرا ، فيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.40 ، الذي يتناول الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، فإن كندا مضطرة إلى الامتناع . إن من الصعب علينا التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بهذا الموضوع ، نظرا لإطار القانون والدستور وحقوق الإنسان الذي نأخذ به . وعلاوة على ذلك ، فإننا لا نوافق على مبدأ المقاطعات الثانوية وبالتالي لا نستطيع تأييد سجل الأمم المتحدة للاتصالات المتعلقة بالالعاب الرياضية . وإذ قلت ذلك أذكر أن كندا عملت هذه السنة على زيادة التشدد في سياستها المتعلقة بالاتصالات في مجال الالعاب الرياضية بجنوب افريقيا وهي من أشد السياسات تشددا فعلا في العالم . ويبقى هدفنا هو الإزالة الفعالة لكل الاتصالات في مجال الالعاب الرياضية بين كندا وجنوب افريقيا بانتظار وضع نهاية للفصل العنصري .

وعلينا جميعا أن نقوم بدورنا في تشجيع التغيير السلمي في جنوب افريقيا . في البيانات التي سمعناها في المناقشة ومشاريع القرارات المعروضة أمامنا في مجموعها رسالة واضحة لحكومة جنوب افريقيا بأن عليها اتخاذ اجراءات ملموسة أكثر . إن جنوب افريقيا نفسها تعرف ما يجب عليها أن تفعله . لنأمل ، ونحن ننتقل إلى الدورة الاستثنائية وقريبا إلى عقد جديد ، بأن تجد بريتوريا الشجاعة على قلب صفحة جديدة والحكمة اللازمة للقيام بذلك . وبينما نبقي على الضغط الفعال ، لنكن على استعداد أيضا للاعتراف بالتقدم عندما يحصل وللمساعدة في التغلب على الصعاب عندما يكون هذا مناسبا .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد بلادي سيصوت مؤيدا مشاريع القرارات كافة المدرجة في إطار البند ٣٨ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . إن وفد بلادي يقر بأن العديد من مشاريع القرارات هذه هذا العام ، في محاولة لزيادة

الدعم لهـا ، أقصر ولهجتها أكثر اعتدالا مما كانت عليه مشاريع القرارات المماثلـة في السنوات الماضية . ولذلك يأمل وفد بلادي أن يقوم اليوم أعضاء هذه الهيئة بتشجيع الحكمة الكامنة في هذا النهج والدفاع عنها من خلال تأييدهم المتزايد .

إن مشاريع القرارات المعروضة أمامنا تحقق التوازن الصحيح . إنها موجـزة ، لكن إيجازها ليس على حساب المضمون ، وتورد الحقائق دون تحيز ، ومتوازنة ومعتدلـة دون أن تفقد صلتها بالموضوع أو تبلغ حد الابتذال . إنها تدعو إلى تسوية على أسـاس التفاوض لإزالة الفصل العنصري ؛ إنها تؤكد من جديد على أهمية الإبقاء على الضغـط بتكثيف العقوبات والإجراءات الأخرى لإقناع نظام جنوب افريقيا بالبدء في المفاوضات مع القادة الحقيقيين لغالبية السكان في ذلك البلد ؛ وتؤكد على ضرورة تقديم المساعـدة لضحايا الفصل العنصري حيثما كانوا ؛ وتحث بعض المتعاملين الرئيسيين مع بريتوريـا على تحاشي المصلحة الخاصة والانضمام إلى الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي في إقنـاع جنوب افريقيا بالتخلي عن سياسات الفصل العنصري .

ولقد طلب إلى بعض الدول التي لم تبد تقييدا يستحق الذكر في استغلال البـؤس الناجم عن الفصل العنصري أن تكبح شهيتها للربح . ولم يدن أي من هذه البلدان . ومـا استخدمت ألقاب أو لغة مهينة لدى الإشارة اليها ؛ وتم التحاشي الصارم للشتم . ومـع ذلك ، فهذا ما لدينا هنا الآن : إن البعض منها قد ذكرت بالإسم كي يتم تحديـد هويتها . وذلك في الانكليزية ليس "شتما" : إنه ذكر للإسم من أجل تحديد الهويـة . وبطبيعة الحال ، لدى مناشدة هذه الدول بالاسم نأمل في إحداث ضغط أخلاقي عليها لكـي تساعدنا في استئصال الفصل العنصري بالوسائل السلمية . والصحيح أن هناك بلدانـا أخرى أيضا مذنبة بدرجات متفاوتة بارتكاب أخطاء مماثلة . وأملنا أننا لدى ذكـر أسماء اللاعبين في "الفريق ألف" فإننا نقوم أيضا بتوجيه رسائل إلى الذين ينتمـون إلى فئة الدرجة الثانية . إن المقدمين لم يستفردوا انتقائيا بعض البلدان ؛ إن هـذه البلدان قد اختارت نفسها بفعل انجازها الرائع في التواطؤ مع نظام الفصل العنصـري في جنوب افريقيا ، والنصوص تقر بوجود هذا الواقع ليس إلاّ .

وتحدونا الرغبة الصادقة في أن يبذل القادة لهذا العام ما في وسعهم لتجنب السباق على طاولة فريق الفصل العنصري مرة أخرى في السنة القادمة . لقد حدث ذلك ذات مرة من قبل .

إن التصويت الايجابي لوفد بلادي على كل مشاريع القرارات المتعلقة بالفصل العنصري والمعروضة على الجمعية ليس موجها ضد أي بلد ممثل في هذه الهيئة . إن هذا التصويت يبين الجهود الشاقة التي يبذلها بلدي من أجل إطلاق سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، ولمساعدة كل ضحايا الفصل العنصري ، وضمان إزالة الفصل العنصري ، إنه تأكيد لصالح السلم ، والتقدم والعدالة والتطور في الجنوب الافريقي . إن تأييد جميع الأعضاء في الجمعية كفيل بتحقيق هذه الأهداف النبيلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات المختلفة المعروضة عليها . إن تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة على مشاريع القرارات هذه في الميزانية البرنامجية قد صدر في الوثيقة A/44/758 .

أعطي الكلمة لممثل زامبيا في نقطة نظام .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بتواضع أود تذكير الجمعية بأن وفد بلادي قد قدم اقتراحا رسميا فيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 . وفي هذا الصدد ، يرفض وفد بلادي أي طلب للتجزئة وفقا للمادة ٨٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وعلى نحو مماثل ، يود وفد بلادي أن يقترح رسميا طبقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة بألا تتخذ الجمعية العامة أي إجراء بشأن التعديل الذي قدمته شيلي والذي عُمم في الوثيقة A/44/L.46 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوسعي أن أقول لممثل زامبيا إن الجمعية ستعالج ذلك عندما يطرح مشروع القرار المعني للمناقشة .

تبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت وتبت أولا في مشروع القرار A/44/L.26 ، المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.26 بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ٤ أصوات ، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ ألف)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/44/L.27 ، المعنون "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/44/L.27 ؟

اعتمد مشروع القرار A/44/L.27 (القرار ٤٤/٢٧ باء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/44/L.28 ، المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" .

طُلب إجراء تصويت منفصل على العبارة "لاسيما جمهورية ألمانيا الاتحادية التي برزت مؤخرا كشريك جنوب افريقيا التجاري الرئيسي ،" من الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار . إن لم يوجد أي اعتراض على هذا الطلب ، فإنني سأطرح هذه العبارة للتصويت أولا .

طُلب إجراء تصويت منفصل مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، إثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بولندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، السودان ، الجمهورية العربية

السورية ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، لكسمبرغ ، ملديف ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سيراليون ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، قبرص ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، هندوراس ، جامايكا ، ملاوي ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميانمار ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سنغافورة ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ، اليمن ، زائير .

أُبقي على العبارة "لاسيما جمهورية ألمانيا الاتحادية التي برزت مؤخرا كشريك جنوب افريقيا التجاري الرئيسي" . بأغلبية ٥٣ صوتا مقابل ٤٠ صوتا ، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/44/L.28 في مجموعه .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،

سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بليز ، بوتسوانا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ليسوتو ، ملاوى ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، سانت لوسيا ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.28 في مجموعه بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ١١ صوتا ، مع امتناع ٣٢ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ جيم)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية بعد ذلك في مشروع القرار A/44/L.29 ، المعنون "فرض تدابير على جنوب افريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة" .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،

سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، بوتسوانا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، اسبانيا .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.29 بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل ٣ أصوات ، مع امتناع ١٥ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ دال)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/44/L.30 ، المعنون "الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا" .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،

سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بوتسوانا ، فرنسا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوى ، البرتغال ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.30 بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل ٤ أصوات ، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ هاء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية بعد ذلك في مشروع القرار A/44/L.31 و Corr.1 المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بليز ، الكاميرون ، شيلي ، كوستاريكا ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، غرينادا ، اليابان ، ملاوي ، مالطة ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.31 و Corr.1 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٢٢ صوتا ، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت (القرار ٣٧/٣٤ واو)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الامانة العامة بانه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/44/L.32 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

طُلب اجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،

بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.32 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ زاي)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.33 المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،

سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بوتسوانا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، إسرائيل ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.33 بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ طاء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.33/Rev.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" .

وكما يذكر الاعضاء ، فقد اقترح ممثل زامبيا بمقتضى أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي ألا يتخذ أي إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/44/L.46 . وتنص المادة ٧٤ على ما يلي :

"لأي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح ، أن

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة" .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم بمقتضى المادة ٧٤ من النظام الداخلي .

السيد كاروكوبيرو - كامونانواير (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب وفدي الكلمة لكي يعرب عن تأييده الكامل للاقتراح الرسمي الذي قدمه منذ أمد قريب الممثل الدائم لزامبيا بشأن مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 والذي يطلب إلى الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن مشروع القرار في مجموعه .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طلب ممثل زامبيا ألا يتخذ أي إجراء بشأن التعديل الذي اقترحته . إن مغزى مناقشة هذه المسألة يتعلق برمته بالعدالة وحرمان البشر من حقوقهم .

وإنني ، في هذه اللحظة ، أتساءل أي حق يمكن أن يكون ، بالاضافة إلى حقوق الانسان والمؤسسات والبلدان ، أقوى من حق بلد في أن ينظر في الاقتراح الذي يقدمه . إنني لا أثير أية تساؤلات بشأن المفاهيم العامة . فأنا أتفق مع المفهوم الذي يؤكده مشروع القرار . ولكني أقترح ببساطة التصويت على موقف بلدي ، وهذا يمس لب التعايش الذي يجب أن يسود في الجمعية العامة .

وإن إنكار حق أي بلد ، عن طريق مناورة إجرائية ، في إثارة مسألة حيوية كموقفه في الجمعية العامة ، لا يتماشى مع المناخ الذي ينبغي أن يسود في هذه الهيئة ، حيث ينبغي أن تسود قيمة العدالة في المناقشات التي تجري حول هذه المسألة .

ولهذا السبب ، أعترض بطبيعة الحال على الاقتراح الذي قدمه ممثل زامبيا .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي ، التي تكرم الرئيس بتلاوتها على الجمعية العامة قبل وقت وجيز ، يود وفدي أن يؤيد اقتراح وفد زامبيا الذي أيده وفد أوغندا . وأود بذلك أن أؤكد أنه ليس في نية وفدي إنكار حق أي بلد أو أي وفد في هذه الجمعية . ولسنا نؤيد الاقتراح إلاّ على أساس النظام الداخلي المتفق عليه .

ويمكن القول إن محاولة تعديل فقرة في أحد مشاريع القرارات تنطوي على القيام بتقسيم إجرائي ، ولكننا نعتقد أن الأمر ليس كذلك . كما أن الأمر لا ينطوي على شيء من ذلك إذا تمت الاستعانة على نحو شرعي بالنظام الداخلي لاتخاذ إجراء معين .

ولهذه الأسباب وحدها يطلب وفدي تأييد اقتراح وفد زامبيا الذي يحظى بتأييد وفد أوغندا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت الاقتراح المقدم من ممثل زامبيا بالا نبت في التعديل الوارد في الوثيقة A/44/L.46 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، إثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،

اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، بربادوس ، بليز ، بوليفيا ، البرازيل ، الكاميرون ، كولومبيا ، دومينيكا ، إكوادور ، غينيا الاستوائية ، هنغاريا ، ملديف ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، سيراليون ، سنغافورة ، سورينام ، توغو ، فنزويلا .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٣٩ صوتا مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك اعتراض على طلب التجزئة فيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 . ووفقا للمادة ٨٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة :

"إذا أُثير اعتراض على طلب التجزئة يُطرح اقتراح التجزئة للتصويت . ولا يُسمح بالكلام في اقتراح التجزئة لغير متكلمين اثنين يؤيدانه ومتكلمين اثنين يعارضانه" .

هل هناك أي ممثل يود الكلام في اقتراح التجزئة ؟

السيد بروشار (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم مرة أخرى باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية . وهذه الدول تشير إلى أنه ليس من المتبع الاعتراض على اجراء تصويت مستقل عندما تطلب دولة عضو إجراء هذا التصويت . ولهذا تؤيد الدول الاثنتا عشرة الطلب المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية باجراء تصويت مستقل على جزء من الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 .

السيد هاجنوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من ناحية المبدأ تؤيد النمسا حق كل دولة عضو في اجراء تصويت مستقل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زمبابوي في نقطة نظامية .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح ممثل زامبيا التصويت على مشروع القرار هذا في مجموعه دون تعديل . وهو بالتحديد لم يكن على علم إلا بتعديل شيلي ، ولكن من المؤكد أنه اقترح التصويت على مشروع القرار في مجموعه . وكان مفهومي أنه نتيجة للتصويت الذي أجريناه الآن للتو فقد حسمنا أية محاولة لاجراء تصويت مستقل على أجزاء من مشروع القرار . إنني أنشد التوضيح ، ولكن انطباعي عن الطريقة التي قدم بها الاقتراح هو ما قلته الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت الجمعية وفقا للمادة ٧٤ على الاقتراح المقدم من زامبيا بعدم اتخاذ أي اجراء بالنسبة لتعديل شيلي . ونصوت الآن على الاقتراح المقدم وفقا للمادة ٨٩ . هذا هو التوضيح .

السيد كاروكوبيرو - كامونانواير (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أكرر ما قتله من قبل وأن أعرب عن موافقتي على ما ذكره ممثل زمبابوي عندما طلب توضيح المشكلة - أي اننا صوتنا على الاقتراح الذي قدمه ممثل زامبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زمبابوي في نقطة نظامية .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع كل الاحترام ياسيدي الرئيس ، فإن ممثل زامبيا ، على قدر ما فهمت ، استند أولا إلى المادة ٨٩ التي تشير اليها الآن سيدي الرئيس . ثم ، استند إلى المادة ٧٤ فيما يتعلق خاصة بتعديل شيلي . وبذا فقد تم الاستناد إلى المادتين . وعندما قدم مندوب زامبيا اقتراحا بأن يجري التصويت على مشروع القرار هذا كما هو ، في مجموعه ، أشار بصفة خاصة إلى المادة ٨٩ ، ثم إلى المادة ٧٤ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تناولنا الاقتراح طبقا للمادة ٧٤ ، ونصوت عليه الآن طبقا للمادة ٨٩ .

أعطي الكلمة لممثل زمبابوي في نقطة نظامية .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الاقتراح الاساسي الذي قدمه ممثل زامبيا قدم طبقا للمادة ٨٩ . هذه هي المادة التي استخدمها . وبعبارة أخرى قد استند إلى المادة ٨٩ ليعالج تعديل شيلي ، أو أي اقتراح آخر بنفس الغرض . والآن يطلب منا أن نصوت مرة أخرى طبقا للمادة ٨٩ ، وهذا أمر قمنا به فعلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب إلى الجمعية العامة إجراء تصويت على العبارة :

"وشركتين قائمتين في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، نظرا لما تقدمانه من تصميمات لصنع الغواصات وغيرها من العتاد العسكري ذي الصلة" ؛

وكذا على العبارة :

"وإلى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية الوفاء بالتزاماتها المحددة في اطار القرار ٤٣١ (١٩٧٧) عن طريق مقاضاة الشركتين المذكورتين" ؛

وترد هاتان العبارتان في الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 .

أعطي الكلمة لممثل زامبيا .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تقدمت بالاقتراح - ولم يكن هناك سوى اقتراح واحد - إعمالا للمادتين ٨٩ و ٧٤ . وأنا اعترض بموجب المادة ٨٩ على طلب للتجزئة قدمه بموجب المادة ذاتها وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما أعتقد . أما المادة ٧٤ فهي واضحة بشأن ذات الاقتراح ، وقد لجأت اليها فيما يتعلق بطلب وفد شيلي ، تعديل الفقرة التي تشير إلى بلده تحديدا . فأنا تقدمت إذن باقتراح واحد واستشهدت بمادتين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية .

السيد براوتيغام (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدو أن هناك بعض اللبس . وأود أن أفصح أنه لم يجر بعد أي تصويت بناء على طلبنا بإجراء تصويت منفصل ، ولذا أكرر الطلب باجراء تصويت منفصل على الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 ، الذي يرد فيه ذكر جمهورية ألمانيا الاتحادية بالاسم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا كان هناك اعتراض على اقتراح التجزئة ، سيجري التصويت على اقتراح التجزئة ، ولن يسمح بالكلام في اقتراح التجزئة إلا لمتكلمين اثنين يؤيدانه ومتكلمين اثنين يعارضانه . وردا على ممثل زامبيا ، فهو تقدم بطلب حسم طبقا للنظام الداخلي بالاستناد إلى المادة ٧٤ . والآن سيجري تصويت على الاعتراض الذي أثاره ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وفقا للمادة ٨٩ .

أعطي الكلمة لممثل مالطة في نقطة نظام .

السيد بورغ أوليفييه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضى بعض الوقت وأنا أحاول اثارة نقطة النظام هذه في محاولة أن أساعدكم سيدي الرئيس ، على إيضاح هذه الحالة الإجرائية .

وإن هذا الموقف واضح في النظام الداخلي . إذ يجوز لأي من أعضاء الجمعية العامة أن يطلب تجزئة التصويت . وقد قدم هذا الطلب . والآن يجوز لأي عضو أن يعترض بالمثل على التجزئة وفي هذه الحالة لابد من طرح الطلب للتصويت ، ولا يمكن تفسير كلمة ممثل زامبيا إلا على أنها اعتراض على التجزئة ، هذا هو الموقف . وقد فصلنا في الاقتراح الآخر بموجب المادة ٧٤ ، والآن علينا أن نفصل في الطلب ، وفي الاعتراض عليه بموجب المادة ٨٩ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمادة ٨٩ ، أطرح للتصويت اقتراح التجزئة . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أعطي الكلمة لممثل زمبابوي في نقطة نظام .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتنا مرتين ، على الوجهين ، ولست أعرف حقا ما هو المطلوب فهل يمكن أن نبدأ عملية التصويت من جديد ونكون على بينة مما نصوت عليه ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية طلب تجزئة التصويت . فإن قلتم في تصويتكم "نعم" فهذا يعني إنكم مؤيدون .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفهم من ذلك انني إذا صوّتُ ب "لا" ، فساكون معارضا لاقتراح جمهورية ألمانيا الاتحادية . أنا أنوي التصويت معارضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل غانا .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الموضوع مثار الجدل في هذا المقام هو الطبيعة المحددة للمسألة التي ينبغي طرحها على الجمعية العامة في الظروف الراهنة ، هذا هو الامر غير الواضح لوفود كثيرة . وأنا اتفق تماما مع ممثل مالطة في تفسيره . والآن وقد شرح ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية اقتراحه ، فمن المفترض أن اقتراح زامبيا انما هو اعتراض على التجزئة ، وفي هذه الحالة ينبغي طرحه للتصويت أولا وبعبارة أخرى ، إن من يصوت مؤيدا لاقتراح زامبيا سيكون معارضا للتجزئة ، ومن يصوت معارضا لذات الاقتراح سيكون مؤيدا لاقتراح جمهورية ألمانيا الاتحادية بالتجزئة . هذه هي طبيعة المسألة على وجه الدقة وليس الاقتراح المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنص المادة ٨٩ على أنه :

"اذا أُشير اعتراض على طلب التجزئة يُطرح اقتراح التجزئة للتصويت ."

لقد أعلنت البدء في عملية التصويت ، ولا يجوز لأي ممثل أن يقاطع عملية التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت .

وقد أوضح ممثل مالطة الأمر تماما بالنسبة لما تصوت الجمعية عليه - وهو اقتراح جمهورية المانيا الاتحادية .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، اندونيسيا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ملديف ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، البرتغال ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سيراليون ، جزر سليمان ، اسبانيا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، زائير .

المعارضون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، غيانا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الكويت ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، بولندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

الممتنعون : بليز ، بوليفيا ، البرازيل ، الكاميرون ، كولومبيا ، قبرص ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، غينيا الاستوائية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الهند ، جامايكا ، المكسيك ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، سنغافورة ، سري لانكا ، سورينام ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فنزويلا ، يوغوسلافيا .

قُبل اقتراح التجزئة بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٤٥ صوتا مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت العبارتين التي طلب التصويت عليهما في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/44/34/ Rev.1 ، وهما :

"وشركتان قائمتان في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، نظرا لما تقدمانه من تصميمات لصنع الغواصات وغيرها من العتاد العسكري ذي الصلة" ؛ و

"تطلب إلى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية الوفاء بالتزاماتها المحددة في اطار القرار ٤٢١ (١٩٧٧) عن طريق مقاضاة الشركتين المذكورتين" .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الكويت ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، المكسيك ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، بنما ، بولندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كوستاريكا ، الدانمرك ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ملديف ، مالطة ، موريشيوس ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سيراليون ، اسبانيا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي .

الممتنعون : بليز ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، قبرص ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، الهند ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، ليبريا ، مالي ، موريتانيا ، ميانمار ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سنغافورة ، سري لانكا ، سورينام ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

تقرر استبقاء العبارتين التاليتين بأغلبية ٥٣ صوتا مقابل ٤٥ صوتا مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت ، والعبارتان هما : "وشركتان قائمتان في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، نظرا لما تقدمانه من تصميمات لصنع الفواصات وغيرها من العتاد العسكري ذي الصلة" ؛ و "تطلب الى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية الوفاء بالتزاماتها المحددة في إطار القرار ٤٢١ (١٩٧٧) عن طريق مقاضاة الشركتين المذكورتين" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 ككل .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بربادوس ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، شيلي ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، هندوراس ، أيرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بليز ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، غرينادا ، أيسلندا ، كينيا ، ملاوي ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السويد ، توغو .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 ، ككل ، بأغلبية ١٠٦ صوت مقابل ١٧ صوتا مع امتناع ٣٦ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ طاء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/44/L.35 "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/44/L.35 (القرار ٤٤/٢٧ ياء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/44/L.36 "عمل دولي متضافر للقضاء على الفصل العنصري" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،

تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ليسوتو ، البرتغال .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.36 بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ كاف)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل أخيرا إلى مشروع القرار A/44/L.40 المعنون "تأييد عمل لجنة مناهضة الفصل العنصري في مجال الالعاب الرياضية" .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،

قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أستراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.40 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٢٧ لام)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بنغلاديش وموريتانيا الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

وأذكّر الاعضاء بأنه بمقتضى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة تعليل التصويت بعشر دقائق على أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمصدر حزن شديد وخيبة أمل لنا أن يتعين علينا أن نجتمع مرة أخرى ، كما فعلنا في مرات كثيرة من قبل ، للنظر في مشاريع قرارات تتعلق بالفصل العنصري . ومن المحزن أن الفصل العنصري ما زال قائما . لقد أوضحت الولايات المتحدة حكومة وشعبا مرارا بُغضنا للفصل العنصري . وما زلنا مقتنعين بضرورة القضاء على ذلك النظام واستبداله ، وسنواصل العمل لتحقيق ذلك الهدف عن طريق المفاوضات السلمية لاقامة نظام حكم ديمقراطي لا عنصري .

ولن أستفيض في الكلام عن رأي حكومتي في الفصل العنصري ولا عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها جنوب افريقيا وشعبها لتسوية الحالة في ذلك البلد المضطرب . فقد فعلنا ذلك في مناسبات عديدة وفي كثير من الاماكن ، وسوف أقصر ملاحظاتي على مشاريع القرارات التي عرضت على الجمعية .

لقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعني بالتأييد الدولي لاستئصال الفصل العنصري من جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية . وقد بيّنت حكومتي بوضوح قاطع في مرات عديدة ايمانها بأن السبيل الوحيد الحقيقي لحل المسائل الصعبة في جنوب افريقيا هو المفاوضات السلمية ، فالعنف ليس مجديا ، فهو يخلق المشاكل بدلا من أن يحلها ، وهو يخلف آثارا دائمة تعمل على ادامة البغضاء والخوف .

والمطالب المنصوص عليها في هذا القرار تدخل في اطار الخطوات التي يمكن أن يتخذها أحد الاطراف لكي "يساعد في ايجاد المناخ اللازم لاجراء مفاوضات حقيقية" (A/44/L.27 ، الفقرة ٤) . وهذه المطالب لا تتضمن قائمة شاملة بما ينبغي عمله ولا هي

تتضمن الاجراءات التي يمكن للأطراف الاخرى في هذا النزاع أن تقوم بها أيضا من أجل التعجيل بالتسوية السلمية لهذه المسألة . وإذا كنا نريد أن نلمس تقدما ، فجميع الاطراف المشاركة في هذه المسألة المحزنة بحاجة لأن تعمل على ايقاف العنف والبدء في عملية المفاوضات .

ومما يبعث على التشجيع تلك الاجراءات الايجابية التي تتخذها حكومة جنوب افريقيا الجديدة ، وكذلك تسليم إعلان هراري بالحاجة إلى اجراء مفاوضات سلمية . وتلك هي الخطوات الأولى . وما زال أمامنا طريق طويل صعب . ولكن المشكلات التي تواجهنا اذا عولجت بإيجابية وجدية ، فسيجني شعب جنوب افريقيا بأسره ثمار السلام والحرية والديمقراطية* .

ومن سوء الحظ ، ان مشروعات القرارات التي عرضت على هذه الهيئة لا تبدي كلها مثل هذه الحكمة . وكما أوضحت لتوي ، فإن الولايات المتحدة قد أكدت مرارا معارضتها للكفاح المسلح الذي اعتمد في عديد من مشاريع القرارات التي عرضت علينا . ولا يجوز لنا في هذا المحفل على الاخص أن نقبل العبارات التي تضفي المشروعية على النزاع المسلح . فهذا أمر يتناقض كلية مع التفاني في السعي إلى ايجاد تسويات سلمية للمشكلات العالمية الذي هو مبرر وجود الجمعية العامة ، وهي السبب في اجتماعنا هنا . إن الدعوة إلى العنف لا تؤدي إلا إلى زيادة احتمالات حدوث مزيد من العنف . ولهذا السبب عارضنا مرة أخرى مشاريع القرارات التي تؤيد العنف .

وتتمسك حكومتي بحزم بمعارضتها للجزاءات الالزامية الشاملة . ومن الصعب تجاهل المفارقة التي تنطوي عليها دعوة الجمعية لفرض تلك الجزاءات ، فهناك البعض ممن تربطهم بجنوب افريقيا علاقات تجارية نشطة كانوا من بين أعلى الاصوات في الدعوة إلى فرض الجزاءات . لقد فرضت الولايات المتحدة على جنوب افريقيا جزاءات أشد من أي

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرست (انتيغوا وبربودا) .

عضو آخر في الامم المتحدة . والهدف المعلن لهذه الجزاءات هو تشجيع حكومة جنوب افريقيا على التحرك على طريق المفاوضات السلمية من أجل القضاء على الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري . وان الافراج عن بعض السجناء السياسيين البارزين ، والغاء القوانين التي كانت تفرض التفرقة في بعض الاماكن العامة ، وقيام رؤساء جنوب افريقيا بزيارات لمختلف العواصم في الجنوب الافريقي ، تشير كلها إلى أن جنوب افريقيا تسير في هذا الاتجاه . وبينما يتعين المضي في تلك الخطوات أكثر فأكثر ، فإن الوقت الحالي ليس بالوقت المناسب لوقف مؤشرات التقدم هذه بغرض مزيد من الجزاءات من جانب المجتمع الدولي .

ومن الثابت أن وفدي ظل يعارض لسنوات عديدة ممارسة تحديد البلدان بالاسم في هيئات الامم المتحدة ، ومع ذلك ظلت الممارسة مستمرة . ولا يمكننا أن نؤيد قرارات تستفرد أي بلد وتحدده بالاسم وتدينه لقيامه بأعمال نعلم جميعا أن آخرين يقومون بها ، ومنهم بعض الدول الاعلى صوتا في نقدها . وسنظل نعارض تلك الممارسة .

إن التغيير يلوح في سماء جنوب افريقيا . ولم يكن الوقت مناسبا أكثر منه الآن لدفع عمليات التغيير . غير أنه ينبغي التسليم بما حدث من تقدم والاستفادة منه . وقد شعرنا أننا مضطرون للامتناع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لأن المشروع لم يأخذ في الاعتبار بدرجة كافية التغيرات التي حدثت وما زالت تحدث . وأود أن أوضح أيضا موقف وفدي من أن هذا القرار لا يفوّض ادارة شؤون الاعلام في تقرير أية نفقات اضافية . وقد آن الاوان لكي نركز على المستقبل ، وينبغي أن نستخدم قدراتنا كلها من أجل استحداث آليات تساعد على دفع خطى الطرفين إلى الامام . والقرار المتعلق باستئصال الفصل العنصري عن طريق مفاوضات حقيقية هو مثال على العمل البناء الذي يمكن القيام به ، وآمل أن يكون نموذجا للنهج الذي سنراه على نحو متزايد في المستقبل .

ولأول مرة منذ سنوات نشعر ببعض الأمل في أن يلوح في الافق سيناريو للمفاوضات وتتزايد الضغوط الكبيرة الداخلية والخارجية التي تمارس على البيض في جنوب افريقيا

لكي يقبلوا التغيير . وتساعد هذه الضغوط على اقناع حكومة جنوب افريقيا بأن تتجاوز موقفها الحالي وتقبل القيام بتغيير جذري . وأصبح واضحا الآن لتلك الحكومة أن تحقيق الرفاه للأقلية البيضاء لا يمكن أن يستمر دون التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية يترتب عليها تمتع جميع سكان جنوب افريقيا بالمساواة السياسية . وتهدف الولايات المتحدة من كل ذلك إلى زيادة قدرتنا على النهوض بالحوار المفضي إلى مفاوضات شاملة حول مستقبل ديمقراطي غير عرقي لجنوب افريقيا .

السيد بفيرتر (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوتت الأرجنتين لصالح جميع مشاريع القرارات تحت البند ٣٨ من جدول الاعمال لأن هذه المشاريع تتفق اتفاقا تاما مع المبادئ والاهداف التي استلهمتها وتدل بإخلاص على الموقف الثابت الذي تتخذه الأرجنتين فيما يختص بالكفاح الدولي ضد الفصل العنصري .

ومع هذا ، فيما يختص بالمقترحات الإجرائية المتصلة بمشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 صوتنا من حيث المبدأ تأييدا لحق الدول في طلب التصويت المنفصل على فقرات تهم تلك الدول بشكل مباشر . وصوتنا أيضا لصالح اقتراح جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتصل بمضمون الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا لأننا لم نوافق على أنه ينبغي أن يكون هناك ذكر انتقادي منفصل لدول فيما يختص بالمسلك الذي لا يمكن أن يعزى إلى حكومات معنية . وفضلا عن ذلك ، وفي حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بدأت الحكومة فورا عملية تحقيق في الممارسات المدّعاة . وعلى أية حال ، فإننا نفهم أن الممارسة الخاصة بذكر دول بأسمائها يؤثر على تنسيق العمل الحكومي الدولي الفعال في الكفاح لاستئصال الفصل العنصري .

السيد غريلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن معارضة الحكومة الاسترالية المستمرة والتي لا رجعة فيها للفصل العنصري قد أعرب عنها بوضوح لا غموض فيه في بياننا الافتتاحي بشأن هذا البند في الجلسات العامة في أوائل هذا الشهر .

ويسرني أن أذكر هذا العام أن وفد بلادي تمكن من المشاركة في تقديم أربعة من مشاريع القرارات المعروضة علينا ، بدلا من مشروعين ، كما كان من قبل ، وقد سعينا إلى أن نقدم المساعدة بقدر إمكاننا بالنسبة لمشاريع أخرى . ونحن نرحب بالجهود الصادقة للغاية التي بذلت هذه المرة لتحسين عدد من النصوص ، بما في ذلك نص مشروع القرار A/44/L.26 ولتوسيع نطاق التأييد لزيادة فعاليتها في التنفيذ .

وبينما يؤيد وفد بلادي المرمى الاساسي الواسع لمعظم النصوص ، أود أن أشير إلى أن تأييدنا ينبغي ألا يفسر على أنه اتفاق مع جميع العناصر الواردة في كل منها .

فعلى سبيل المثال ، نحتفظ بجميع تحفظاتنا المعروفة فيما يتصل بمشروعية الكفاح المسلح ، والاوضاع المتصلة بأسرى الحرب ، والاتفاقية الخاصة بمناهضة الفصل العنصري في الرياضة ، والاستفراد الانتقائي في القرارات ، ولا سيما لدول أعضاء .

إن تأييد استراليا لاشكال فعالة من الضغط ، بما في ذلك الضغط الاقتصادي على حكومة جنوب افريقيا ، معروف . ونرحب بشكل خاص بالتأييد الذي منح هذا العام لمشروع القرار A/44/L.30 بشأن التدابير المالية الدولية - وهو جديد ، وندعو المجتمع المالي الدولي إلى الاستجابة بشكل فعال لتوصياته . إن إعلان جنوب افريقيا خلال الشهر الماضي الاتفاق مع دائنيها الاجانب على جدولة المدفوعات التي تؤثر على جانب من مديونياتها ، لم تخل جنوب افريقيا من ديونها . ولا يزال ممكنا ممارسة ضغط ملحوظ عن طريق الجزاءات المالية ، بما في ذلك الجهود التي تقيد حصول جنوب افريقيا على ائتمانات تجارية .

يوضح تأييد وفد بلادي المستمر للمرمى الاساسي الواسع للقرارات التي اعتمدت توا إيماننا بأن المجتمع الدولي يجب أن يواصل ضمان تلقي جنوب افريقيا الرسالة الواضحة التي لا غموض فيها بأن سياسات الفصل العنصري لا يمكن التسامح بشأنها ولن يتسامح بشأنها .

السيد براوتيغام (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شرح ممثل فرنسا ، في بيانه باسم الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة الاوروبية موقف الاثنتي عشرة بشأن القرارات التي اعتمدت توا .

وتشارك حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تماما في هذا البيان ، وتتشاطر بشكل خاص المبادئ السياسية الرئيسية التي أرسيت فيه . لقد أوضحت الدول الاثنتا عشرة رفضها الثابت للفصل العنصري وعزمها على المشاركة في استئصاله استئصالا تاما . ويود وفد بلادي أن يضيف ما يلي .

تتشاطر حكومة بلادي اقتناع هذه الجمعية بأن الفصل العنصري يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الاساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان . إن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب أن يستأصل عملا على إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه أبناء جنوب افريقيا جميعا بحقوق إنسانية وسياسية ومدنية متساوية .

إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ترحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا حكومة جنوب افريقيا في ظل رئيسها الجديد . وتحث حكومة جنوب افريقيا على السير قدما في هذا الطريق دون تباطؤ وعلى اتخاذ خطوات أخرى ، ولا سيما خطوات لإنهاء حالة الطوارئ ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات السياسية الاخرى في جنوب افريقيا ، وإلغاء قوانين الفصل العنصري القائمة ، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، بما في ذلك نلسون مانديلا ، وذلك ما يمكن أن يهيئ الظروف الضرورية لإجراء مفاوضات حقيقية بين حكومة جنوب افريقيا والأغلبية السوداء .

ومع هذا ، تجد حكومة بلادي نفسها - بخيبة أمل عميقة - وقد استفردت انتقائيا في قرارين اعتمدا توا . ووفد بلادي يشعر بقلق خاص لأن الحكومة الاتحادية اتُّهمت في الفقرة ١ من منطوق القرار المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" بانتهاك حظر توريد الاسلحة التي تفرضه الامم المتحدة .

وأود أن أسجل أن حكومة بلادي لم توافق أو تسمح أو تغض الطرف في أي وقت من الأوقات عن أي إمداد من جانب الشركات الالمانية لتصميمات غواصات أو أية أعتدة عسكرية أخرى ذات صلة إلى جنوب افريقيا ، بل هي تطبق الحظر بشكل صارم وتعمل بشكل نشط مع اللجنة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الامن ٤٢١ (١٩٧٧) لمراقبة تنفيذ حظر توريد الاسلحة . وهذا التعاون بات من الواضح أنه قام منذ بدأت اللجنة تحقيقاتها في الحالة . ففور تلقي المعلومات بأن الرسوم الهندسية كان يجري تسليمها من جانب شركتين ألمانيتين ، اتخذت حكومة ألمانيا الاتحادية تدابير لوقف تسليم الاجزاء الباقية من تلك الرسوم الهندسية التي لا غنى عنها لبناء الغواصات .

وفيما يختص بالقرار المعنون "فرض جزاءات إلزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري" ، الذي استفردت جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفقرة ٢ من منطوقه

بوصفها الشريك التجاري الرئيسي لجنوب افريقيا ، أود أن أسجل أن حكومة بلادي ، بمتاجرتها مع جنوب افريقيا ، لا تخالف أية قوانين دولية قائمة ذات طابع إلزامي . ومن المعروف أن بلدانا عديدة أخرى ترتبط بروابط تجارية قائمة مع جنوب افريقيا . وتدرك حكومة بلادي الضغط الذي يمكن أن تولده تدابير اقتصادية تقييدية على بريتوريا . ولهذا السبب ، فإن حكومة ألمانيا الاتحادية ، جنبا إلى جنب مع شركائها في المجموعة الاوروبية ، اعتمدت طائفة من التدابير التقييدية في المجال الاقتصادي . وهذه التدابير تتضمن ، بين جملة أمور ، حظرا على تصدير النفط إلى جنوب افريقيا ، وحظرا على استيراد الصلب ومنتجات الحديد من جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بمبادرتنا ، فإن الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة الاوروبية عززت مؤخرا معايير السلوك التي تحكم العلاقة بين شركات المجموعة الاوروبية العاملة في جنوب افريقيا مع موظفيها .

كما تضمن أن أيا من هذه الشركات لن يمارس أي تمييز ضد العمال السود . وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الالمانية ، كما يتضح من التقرير الاخير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بدأت في السنة الماضية تسحب الاستثمارات الخاصة بعملياتها في جنوب افريقيا .

إن ذكر جمهورية ألمانيا الاتحادية بالاسم في مشروعي القرارين أمر تعسفي لا مبرر له ، ولا مكان له في وقت يوحّد فيه المجتمع الدولي جهوده للضغط على جنوب افريقيا لإلغاء نظام الفصل العنصري .

السيد ماتناي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من إدراج بعض الصياغات التي لدينا تحفظات بشأنها ، صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/44/L.36 بشأن إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري . وقد صوتت إسرائيل على هذا النحو حتى تؤكد بوضوح التزامها بالكفاح ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري . إلا أن وفدي صوت معارضا مشروع القرار A/44/L.26 بشأن التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرر في جنوب افريقيا ، لأن مشروع القرار يدعو في جملة أمور إلى الكفاح المسلح . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن المفاوضات المباشرة والحقيقية والصادقة هي السبيل الوحيد لحسم الصراعات ، ولذلك انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/44/L.27 الذي يدعو إلى القضاء على الفصل العنصري عن طريق مفاوضات حقيقية .

وامتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.33 بشأن الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا نظرا لأن الدافع الاساسي لمشروع القرار هو تحويل الانتباه من الدول المنتجة للنفط إلى الدول الناقلة له التي يلقي مشروع القرار اللوم عليها . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن المسؤولية الاساسية في هذا الشأن تقع على عاتق البلدان المنتجة للنفط التي نظمت شبكة عالمية من الوسطاء والشركات الوهمية لكي تخفي أعمالها في مجال النفط .

وصوت وفدي في الوقت نفسه معارضا مشروع القرار A/44/L.28 لأنه ينبغي للدول ذاتها أن تحدد الإجراءات التي تتخذها ضد جنوب افريقيا ، وأن تراقب تنفيذ هذه الإجراءات . على أن وفدي امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.30 .

ولنفس السبب امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.40 على الرغم من أن إسرائيل نفسها قللت الروابط مع جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية بموجب قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، والتزمت بقرارات الاتحادات الرياضية الدولية . وامتنع وفد بلادي أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.32 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لان ذكر إسرائيل بالاسم في قرارات اللجنة غير منصف ولا مبرر له .

وصوت وفد بلادي معارضا مشروعي القرارين A/44/L.31 و A/44/L.34/Rev.1 اللذين جرت بشأنهما مناقشات كثيرة هنا بسبب تخصيص إسرائيل بالاسم واتهامها باتهامات باطلة ليس لها أساس . ومن المؤسف أن يسخّر الكفاح ضد الفصل العنصري من جانب بعض البلدان للهجوم الدبلوماسي الضاري على إسرائيل .

وبالنسبة للادعاءات التي وردت مؤخرا في الصحافة والتي قيل إنها تعتمد على وثائق رسمية ، فقد أنكرتها إسرائيل إنكارا قاطعا كما أنكرتها نفس المصادر التي استندت إليها الصحافة . ويود وفد بلادي مرة أخرى أن يعلن بصوت عالٍ وصريح أن سياسة إسرائيل الصلبة المستقرة هي ألا تتعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووي . وبتاريخ ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر قال السيد رابين وزير الدفاع في إسرائيل ، في مقابلة إذاعية ما يلي :

"فيما يتعلق بالميدان النووي ، ليست لنا أية علاقات مع جنوب افريقيا ، ومن ثم فإن جميع الروايات بشأن أية علاقة بين بلدي وجنوب افريقيا في هذا الصدد ليس لها أساس على الإطلاق وليس لها أي مبرر" .

وفي الختام ، يكرر وفدي دون أدنى تردد أن إسرائيل حكومة وشعبا تمقت الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية .

السيد هايز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفدي وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل فرنسا في بيانه بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

إن هذا النقاش بشأن الفصل العنصري يمثل كل عام تأكيدا للتحدي المعنوي من جانب أعضاء المجتمع الدولي لنظام أدين على نطاق عالمي . وقد نختلف في بعض الاحيان بشأن الطرق الخاصة بوضع إطار لهذا التحدي ولكننا نتفق في رسالتنا الاخلاقية الرئيسية ، وهي أن نظام الفصل العنصري غير مقبول وأنه وصمة عار في جبيننا جميعا ، كما أنه يحط من قدر قواعد العدالة والحق التي نتطلع إلى الحياة في كنفها .

بعد أسابيع قليلة ستعقد دورة استثنائية بشأن الفصل العنصري ، وستتيح هذه الدورة الفرصة للمجتمع الدولي ليؤكد من جديد أن الفصل العنصري غلّ من أغلال الخوف والظلم ، ولكن لا يزال هناك متسع من الوقت لبناء مجتمع يقوم على احترام حقوق كل شخص وكرامته .

لقد أيدت ايرلندا ستة من مشاريع القرارات المطروحة علينا اليوم ، وشاركت في تقديم ثلاثة منها . ووجدنا أنه من الضروري أن نمتنع عن التصويت على بعض مشاريع القرارات لأنها تتضمن عددا من الصياغات والافكار التي لا تتماشى مع النهج الذي تتبعه حكومتي . لقد امتنعنا عن التصويت على أربعة مشاريع قرارات وصوتنا ضد مشروعي قرارين .

أتناول أولا مشاريع القرارات التي أيدتها ايرلندا .

شاركت ايرلندا في تقديم مشروع القرار A/44/L.27 بشأن الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري . ونرحب بصفة خاصة بحقيقة أن مشروع القرار هذا اعتمد بموافقة جميع الوفود .

وأيدت ايرلندا مشروع القرار A/44/L.30 بشأن الضغط المالي الدولي على جنوب افريقيا ، فنحن نتفق مع المضمون العام لمشروع القرار ونعتقد أن السياسة الصحيحة للمجتمع الدولي ينبغي أن تقوم على أساس ضغط منتظم وتدريجي لإحداث تغيير عن طريق

جزاءات تدريجية انتقائية يتم اختيارها بعناية ، ولكننا نعتقد أن هذه الجزاءات ينبغي أن تكون إلزامية بمعنى أنه ينبغي أن يفرضها مجلس الامن وتنفذها بالكامل جميع البلدان .

وصوتنا أيضا لصالح مشروع القرار A/44/L.32 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فنحن نؤيد بقوة عمل اللجنة الخاصة ودورها في تركيز الاهتمام على الحالة غير المقبولة في جنوب افريقيا وتعزيز العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري . وأود أن أضيف أن موقفنا من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة يجب أن يفهم بطبيعة الحال بما يتماشى مع السياسة العامة لحكومتي .

وصوتت ايرلندا مؤيدة لمشروع القرار A/44/L.33 الذي يتناول الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . وكان من رأي حكومتي لعدة سنوات أن يفرض مجلس الامن حظرا نفطيا إلزاميا على جنوب افريقيا .

وشاركت ايرلندا في تقديم مشروع القرار A/44/L.36 بشأن اتخاذ إجراءات دولية متضافرة ضد الفصل العنصري الذي يحث مجلس الامن في جملة أمور على أن ينظر في اعتماد جزاءات إلزامية فعالة ضد جنوب افريقيا . وشاركنا كذلك في تقديم مشروع القرار A/44/L.35 بشأن صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، ويسعدنا أن مشروع القرار هذا اعتمد بتوافق الآراء .

وامتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.26 ، الذي يدعو إلى تضامن المجتمع الدولي مع الكفاح التحرري في جنوب افريقيا . وكنا نود أن نصوت لصالح مشروع القرار هذا لانه يتضمن العديد من الاحكام التي نؤيدها ، ولكن ليس بوسعنا أن نقبل الإشارة إلى الكفاح المسلح ، فقد أوضح وفد بلادي في الماضي أننا لا نود أن نرى هذه الجمعية تؤيد العنف .

وامتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.28 ، الذي يدعو إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية . وكما قلت من قبل ، نحن نؤيد تطبيق مجلس الامن لمجموعة من الجزاءات التدريجية المنتقاة .

وامتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.29 ، بشأن فرض تدابير على جنوب افريقيا وتنسيقها . إننا نوافق على الخطوط العريضة لمشروع القرار ، ولكننا لا نستسيغ بعض صياغاته وعناصره .

وامتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.40 ، بشأن مقاطعة جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية ، والذي يطلب إلى الدول ، في جملة أمور ، التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وهذه الاتفاقية تتضمن ، للاسف ، عددا من الاحكام التي لا تتمشى مع النصوص الواردة في دستور ايرلندا المتصلة بحرية السفر .

وصوت وفد بلادي معارضا مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 ، بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا . إننا نؤيد تأييدا كاملا حظر توريد الاسلحة ، ولكننا نأسف للطريقة التي أفردت بها بشكل انتقائي دول معينة في مشروع القرار .

وصوتت ايرلندا ، كما فعلت في حالة مشاريع القرارات المماثلة في الاعوام السابقة ، معارضة لمشروع القرار A/44/L.31 ، بشأن العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، نظرا لاستفراده إدانة دولة عضو في هذه المنظمة على أساس انتقائي .

السيد سافوت (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تقيم تركيا أية علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع جنوب افريقيا . كما أن تركيا ، بوصفها معارضة لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، أيدت على الدوام جميع القرارات

المتخذة في إطار الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية الاخرى لاستئصال شافة الفصل العنصري . وبالمثل ، صوت وفد بلادي مؤيدا لجميع مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة حول هذا الموضوع .

وبعد قولي هذا ، أود أن أشير إلى الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/44/L.28 ، المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" ، حيث ترد فيها إشارة إلى بعض الفقرات من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونحن لا نعتقد أن صياغة تلك الفقرات سليمة . وعلاوة على ذلك ، لا نشعر بالارتياح للطريقة التي صيغت بها الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/44/L.28 .

وأخيرا ، لا يوافق وفد بلادي على التنابذ بالالقاب في قرارات الجمعية العامة ، وبالتالي صوت وفقا لذلك في التصويتات المنفصلة .

السيد بورغ أوليفييه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح بإيجاز موقف حكومة بلادي من مشاريع القرارات التي اعتمدت توا .

إن مالطة تشاطر مشاطرة تامة مشاعر البغض والإدانة العامة لسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ونحن ملتزمون التزاما قاطعا باستئصالها التام والفوري ، وعازمون بالتالي على مواصلة تأييدنا لجميع التدابير الفعالة ، بما في ذلك زيادة الضغط الدولي لتحقيق هذا الهدف . كما نؤيد أيضا دول خط المواجهة تأييدا تاما . وبهذه الروح ، كان من دواعي سرور وفد بلادي أن يؤيد مشاريع القرارات السبعة الواردة في الوثائق A/44/L.27 ، و L.29 ، و L.30 ، و L.32 ، و L.33 ، و L.35 ، و L.36 . واضطر وفد بلادي على مضض إلى الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/44/L.26 ، و L.28 ، و L.31 ، و Corr.1 ، و L.34/Rev.1 لنفس الأسباب التي أوردناها في حالة القرارات المماثلة في السنة الماضية .

كما اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.40 . وحكومة بلادي تحرص على عدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ،

ولكن لا يمكنها أن توافق على بعض إجراءات الإلزام الواردة في الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية لعام ١٩٨٥ ، التي تتعارض مع المبادئ المكرسة في دستور مالطة .

وأود أن أؤكد أن حكومة بلادي تؤيد الفحوى العامة لكل هذه القرارات ، وأن امتناعنا عن التصويت لا ينصبّ إلا على صياغات معينة لا نستسيغها ، ومنها بشكل خاص تلك المنطوية على التسميات الانتقائية ، وتلك المتعارضة ، في رأينا ، مع التزامنا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات . ولا ينبغي أن يفسر امتناعنا عن التصويت بأي حال على أنه تراجع في معارضتنا القاطعة لسياسات الفصل العنصري وتأييدنا الكامل لكل التدابير الفعالة الرامية إلى القضاء عليها قضاءً فوريا وكاملا .

السيد كيمبر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشعر حكومة نيوزيلندا بارتياح للجهود الواضحة التي بذلت منذ السنة الماضية كيما تعبر النصوص التي جرى البت فيها اليوم عن آراء قطاع أوسع من أعضاء الامم المتحدة . وقد أظهرت المناقشة في هذا العام بجلاء أنه ليس هناك شك في بغض الدول لنظام الفصل العنصري واتفاقها على ضرورة استئصاله .

وبالتالي ، فمن دواعي ارتياح حكومة بلادي أننا كنا هذا العام من المشاركين في تقديم أربعة مشاريع قرارات من بين ١٣ مشروع قرار . وكان منها القرار الخاص بالحظر النفطي ، الذي أولته نيوزيلندا اهتماما خاصا بوصفها عضوا في الفريق الحكومي الدولي ، وكذلك القرار الجديد بشأن الضغوط المالية ، الذي يتمشى مع القرارات المتخذة في الاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء حكومات الكمنولث في كوالالمبور . ونعتقد أن اشتراكنا في تقديم هذا القرار سيرد في المحاضر النهائية الخاصة بهذا البند .

وتشعر نيوزيلندا بالأسف لعدم تمكنها من تأييد مشروع القرار A/44/L.26 ، على الرغم من التحسين الكبير في صياغته . وكما ذكرنا في العام الماضي وما قبله ، ليس بوسع نيوزيلندا أن تقبل تأييد استعمال القوة بما لا يتمشى مع ميثاق الامم المتحدة . ونحن نفهم مشاعر الإحباط التي يشعر بها الذين يواجهون القمع الوحشي والمعاملة

اللاإنسانية في سعيهم إلى إقامة جنوب افريقيا عادلة وديمقراطية ، ونتعاطف معهم ، إذ لا يمكن تبرير أعمال العنف والقمع التي تمارس في جنوب افريقيا أو في أي مكان آخر . ومع ذلك لا يمكن لنيوزيلندا القبول بأن تعطي هذه الأعمال ترخيصا لأنشطة غير قانونية أخرى . وبسبب الإشارات الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق ، تعين علينا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار في مجمله .

ولم تستطع نيوزيلندا تأييد مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 بسبب الإشارات إلى دول بعينها . إن التنابذ بالالقاب أمر غير مقبول في رأي نيوزيلندا . ونأسف كثيرا للإبقاء على هذه الصيغة في نص نؤيد أهدافه العريضة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.40 ، لا يمكن إساءة فهم موقف نيوزيلندا بالنسبة للاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . فعلى أساس اتفاق غلين ايغلز الذي أبرمه الكمنولث في عام ١٩٧٧ ، تلتزم نيوزيلندا التزاما تاما بسياسة عدم تشجيع الاتصالات والمباريات بين أبناء نيوزيلندا والهيئات والأفرقة الرياضية واللاعبين من جنوب افريقيا . ولا تسمح نيوزيلندا بدخول الرياضيين من جنوب افريقيا ، ونعارض بقوة المباريات التي تجرى في بلدان ثالثة بين اللاعبين النيوزيلنديين واللاعبين من جنوب افريقيا . وهذه السياسة مفهومة ومقبولة لدى جميع الهيئات الرياضية في نيوزيلندا تقريبا .

ومع ذلك لم يكن بإمكان نيوزيلندا أن تؤيد مشروع القرار A/44/L.40 بسبب الإشارة الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق إلى اتفاقية ليس بإمكان نيوزيلندا أن تنضم إليها . فالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية يتعارض مع الالتزامات التي قطعناها بالفعل بموجب تصديقنا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع الحكم الوارد فيه بخصوص حرية المرء في مغادرة بلده . وبعد قولنا هذا ، لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أن نيوزيلندا تؤيد كل التأييد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتشجيع الدول على تحقيق العزلة الكاملة للفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، على نحو ما ورد في الفقرات من ٣ إلى ٦ من منطوق مشروع القرار .

السيد هاجنوكزي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الثابت أن النمسا قد أدانت وعارضت دوما سياسة الفصل العنصري بوصفها انتهاكا خطيرا بوجه خاص لحقوق الانسان يحرم أغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولذا فإننا نرى أن القضاء على هذا النظام الذي أضفى على الفصل العنصري طابعا مؤسسيا يبقى واحدا من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة .

لهذه الاسباب نتفق مع المرمى العام للنصوص المقدمة في اطار هذا البند . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ موقفا موحدا في النضال ضد شرور الفصل العنصري . ولذا يؤسفنا غاية الأسف أن تحول أحكام قليلة ، ليس في استطاعة النمسا تأييدها ، بيننا وبين التصويت لصالح بعض مشاريع القرارات .

وبوجه خاص ، رأت النمسا دوما أن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز كل جهودها على إحداث تغيير سياسي واجتماعي بالوسائل السلمية ، ولذا لا يسعنا أن نؤيد مفهوم الكفاح المسلح ، حيث أننا نؤمن إيمانا قويا بحل الصراعات بالوسائل السلمية وحدها . ولذا فإننا ندعو إلى استئصال الفصل العنصري عن طريق مفاوضات حقيقية . واسمحوا لي أيضا أن أذكر مرة أخرى أن النمسا تعارض ، من حيث المبدأ ، الاشارة في قرارات الجمعية العامة إلى دول أعضاء بالاسم ، وأن هذا الاسلوب لا يسهم في رأينا في النهوض بقضية الشعب المقهور في جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، تعتقد النمسا أن الجمعية العامة ينبغي أن تحترم اختصاصات مجلس الأمن فيما يتعلق بالجزاءات الإلزامية الشاملة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، اشتركت النمسا في تقديم مشاريع القرارات A/44/L.27 ، و L.35 ، و L.36 . وعلى الرغم من أن النمسا مشهورة بالقواعد المصرفية الحرة ، إلاّ أننا قد صوتنا أيضا مؤيدين لمشاريع القرارات A/44/L.30 ، و L.32 ، و L.33 . وأود أن أرحب ببعض التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار A/44/L.26 ، وإن كانت الاسباب آنفة الذكر ، قد اضطرتنا إلى الامتناع عن التصويت على هذا النص وكذلك على مشاريع القرارات A/44/L.28 ، و L.29 ، و L.34/Rev.1 و L.40 . وحيث أن النمسا لن تنضم إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية لاسباب قانونية ، فقد صوتت تصويتا سلبيا على مشروع القرار A/44/L.31 و Corr.1 .

ويعبّر موقفنا الإيجابي من المرمى الرئيسي للقرارات التي اتُخذت توا عن تأييدنا لاقامة مجتمع حر وديمقراطي ولاعنصري في جنوب افريقيا موحدة استنادا إلى الممارسة الحرة للاقتراع العام .

السيدة ديتلهابي - اوليفانت (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوّت وفد بوتسوانا مؤيدا لكل مشاريع القرارات المقدمة في اطار البند ٣٨ ، المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، باستثناء مشاريع القرارات A/44/L.28 و L.29 ، و L.30 ، و L.33 ، التي امتنعنا عن التصويت عليها . وقد فعلنا ذلك استرشادا باقتناعنا الراسخ بأن الفصل العنصري ، الذي هو السبب الجذري لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار في المنطقة وللاضطهاد والقمع في جنوب افريقيا ، ينبغي أن يُستأصل تماما لا أن يجري اصلاحه . ولذا نحث كل الأطراف المعنية على إدراك هذه الحقيقة والوفاء بمسؤولياتها .

غير أن وفدي يود أن يسجل مرة أخرى موقفه المعروف تماما فيما يتعلق بفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا . إن بوتسوانا نفسها لا تستطيع فرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا ، ولكنها لا تود أن يستخدمها القادرون على فرض العقوبات ذريعة لعدم تطبيقها .

السيد اهلرز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انضم وفد اوروغواي ، اتساقا مع موقفه التقليدي ، إلى المجتمع الدولي في ادانة نظام الفصل العنصري ، بالتصويت لصالح معظم مشاريع القرارات التي قدمت إلى الجمعية العامة للنظر فيها . غير أننا وفقا لموقف اتخذناه دوما في هذا المحفل وغيره من محافل الأمم المتحدة ، اضطررنا إلى الاعراب عن تحفظات بشأن التسمية الانتقائية للبلدان ، كما جاء في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 . ذلك أن إشارات من هذا النوع عرضة لأن تكون غير منصفة وتمييزية ، سواء لأسباب تتعلق بادراج الأسماء أو اغفالها ، ولا ينبغي لها أن تظهر في نصوص مثل التي تم اعتمادها توا ، فإن قوة وتأثير مشاريع القرارات هذه تنبع تحديدا من كونها تصوغ مبادئ وتوصيات عامة يجرى تطبيقها لحل حالات عامة .

ولهذه الاسباب نفسها ، نود أن نسجل تحفظاتنا على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/44/L.28 .

وأخيرا ، يرجع امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.31 و Corr.1 إلى اعتبارنا أن مضمونه قد غطاه على نحو كاف مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 .

السيد غوبتا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أكد وفد بلدي دوما على الحاجة إلى أن يفرض المجتمع الدولي عقوبات منسقة وفعالة للضغط على نظام بريتوريا كيما يتخذ الخطوات اللازمة للقضاء السلمي على الفصل العنصري . ذلك أن التنفيذ الكامل والفعال للعقوبات المختلفة ، وخاصة الحظر الالزامي على توريد الاسلحة لجنوب افريقيا ، يعد في رأينا عنصرا لا غنى عنه من عناصر العمل الدولي . ولذا يجب أن يُشجب أي انتهاك مباشر أو غير مباشر لحظر توريد الاسلحة في عبارات قاطعة ، ووفدي يشجب تلك الانتهاكات بغير غموض أو مواربة .

وفي الوقت نفسه ، من الهام أن يطلب إلى كل الدول التي تواصل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، انتهاك حظر توريد الاسلحة ، أن تمتنع عن هذه الاعمال وأن تحترم احتراما دقيقا التزاماتها بموجب الحظر الالزامي لتوريد الاسلحة . وقد جاء في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 ، الذي اعتمد توا والمعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ، أن الجمعية العامة ، مع اعرابها عن الاستياء الشديد من أعمال تلك الدول التي تواصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة انتهاك حظر توريد الاسلحة ، تطلب إلى بلدان قليلة مختارة أن تمتثل لذلك الحظر امتثالا كاملا . ومع أن الطلب الموجه إلى تلك الدول له ما يبرره ، فإن وفدي يرى أنه كان ينبغي أن يوجه إلى كل الدول والمنظمات التي تواصل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، انتهاك حظر توريد الاسلحة . وعدم وجود هذا الطلب يعد في رأي وفدي اغفالا له اهميته حمل وفدي على الامتناع عن التصويت عند إجراء التصويت المنفصل على بعض أجزاء الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/44/L.34/Rev.1 . غير أنني أود أن أوضح أنه إذا كانت العبارتان قد طرحتا للتصويت كلا على حدة ، فإن وفدي كان سيصوت مؤيدا للعبارة الاولى التي تشير إلى أنشطة الشركتين اللتين توجد مقارهما في جمهورية المانيا الاتحادية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لنائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بصفتي نائبا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أن أعرب عن تقديري للدول الاعضاء التي أيدت مشاريع القرارات سواء منها الصادرة عن اللجنة الخاصة أو التي أعدتها مجموعات أخرى ومن المشجع بصفة خاصة أن مشروع القرار A/44/L.27 "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" قد اعتمد بتوافق الآراء . وهذه احدى المناسبات السارة النادرة التي يتكلم فيها المجتمع الدولي لغة واحدة بشأن أمر جوهري يتصل بالفصل العنصري .

ان هذا تطور مشجع على نحو خاص ، وأود أن أعرب عن التقدير لكل الذين مكنوا من ذلك وانه لفأل يبشر بالنجاح للدورة الاستثنائية المقبلة التي ستعقد بعد ثلاثة أسابيع من الآن .

ان تكوين جبهة موحدة وتوافق آراء دولي بشأن شروط وعملية وأهداف التسوية السياسية التي تؤدي إلى انهاء الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا حرة لا عنصرية عن طريق مفاوضات حقيقية ، سيكون معلما بارزا في الامم المتحدة وأداة دبلوماسية قوية لممارسة الضغط على جنوب افريقيا لاستئصال شأفة الفصل العنصري فورا وعلى نحو سلمي .

أود أيضا ان أؤكد على أهمية اعتماد الجمعية العامة لسائر مشاريع القرارت في هذه الدورة . وكلها ذات أهمية قصوى لتحقيق هدف استئصال شأفة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بأسرع ما يمكن . ومما يؤدي إلى تشجيع اللجنة الخاصة اعتماد القرار الخاص ببرنامج عملها - والوارد هذه السنة في الوثيقة A/44/L.32 - دون أي صوت معارض وهو أمر يحدث للمرة الأولى .

وفي الظروف الراهنة ، يعد ظهور توافق آراء دولي بشأن موضوع الفصل العنصري أمرا ذا أهمية بالغة . وآمل أن نتبع في هذا الصدد نهجا بناء لا يتخلى عن المبادئ

السامية لميثاق الامم المتحدة ، ولا يضحي بأهم مطالب حضارتنا ، ولا يتجاهل حقيقة الفصل العنصري القبيحة ، ولا يغض النظر عن الآثار المترتبة على التعاون الوقح مع نظام الفصل العنصري . فهذا النهج سيكون ذا قيمة عظيمة وأثر بالغ . وآمل أن نتمكن من الوفاء بمهمتنا الجليلة في المستقبل القريب جدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما قررته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعطي الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد مافولي (المؤتمر الوطني الافريقي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تتاح الفرصة لهذا المحفل ليقول كلمته بشأن أمر له أهمية بالغة بالنسبة للمنظمة التي انتمي اليها ، المؤتمر الوطني الافريقي ، ولشعب جنوب افريقيا ، ألا وهي : قضية الفصل العنصري .

ونود في البداية أن نعرب عن امتناننا العميق للامم المتحدة التي أدانت بغير لبس أو غموض الفصل العنصري ، تلك الجريمة ضد الانسانية ونود أن نثني على الجمعية العامة إذ تكلمت على هذا النحو القاطع تحبيذا للديمقراطية في جنوب افريقيا . واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن خالص امتناننا لكل الذين لم يكتفوا بالاعراب عن مقتهم للفصل العنصري ، بل أثبتوا ذلك أيضا بتصويتهم لصالح مشاريع القرارات .

وفي رأينا أن تصويت اليوم سيكون له أكبر الأثر في مؤازرة وتشجيع ملايين البشر في جنوب افريقيا الذين يخوضون نضالا يوميا لإقرار السلم والديمقراطية في بلدهم . ونأمل أن يكون تصويت اليوم بمثابة رسالة هامة وواضحة للغاية إلى نظام بريتوريا ، بأن المجتمع الدولي لم يخدع ولن يخدع باعلانات حسن النوايا الصادرة عن نظام ف. و. دي كليرك . فما تقوله الامم المتحدة هو أنه سيحكم على النظام الجديد بأفعاله لا بأقواله فيما يختص بإنهاء النظام الذي يحرم غالبية شعب بلادي من حقوقها الانسانية الاساسية بسبب لون بشرتها ، بل ويمارس الوحشية والارهاب ضد شعب الجنوب الافريقي بأسره .

ومن دواعي الأسف العميق ، أن بعض الدول الأعضاء - رغم ما تصرح به عن مقتها للفصل العنصري وجدت أنه من المناسب التصويت معارضة لبعض مشاريع القرارات . ولئن كنا نسلم بحق تلك الدول الأعضاء في التصويت على النحو الذي تراه ونحترم هذا الحق ، فلا يسعنا إلا أن نعرب عن دهشتنا لبعض التعليلات التي قدمت للتصويت السلبي ، وأود أن أتناول بعض هذه المسائل بايجاز شديد .

يقال لنا إن المجتمع الدولي ينبغي ألا يتخذ اجراء ضد الفصل العنصري لمجرد أن النظام الجديد يقول إنه على استعداد للتفاوض . ولكن ينبغي التذكير بأن عددا من البلدان هنا قد أعاق لأعوام عديدة اتخاذ اجراء دولي ملموس ضد الفصل العنصري قبل أن يتولى دي كليرك السلطة بكثير ، وقبل أن تعرب جنوب افريقيا عن أية نية للتفاوض بوقت طويل . لذا لا يسعنا إلا أن نشعر بأن تلك مجرد ذريعة يتذرعون بها .

وفيما يتعلق بمسألة إفراد بعض الدول بالاسم ، لا يسعنا إلا أن نتفق مع الموقف الذي أوضحه سفير زمبابوي في بيانه تعليلا للتصويت قبل التصويت .

وبالنسبة لمسألة النضال المسلح ، نود فقط أن نعلن أننا دأبنا على مر السنين على تقديم آرائنا من فوق هذه المنصة وفي المحافل الدولية الاخرى . لكن اسمحوا لنا أن نضيف أنه لولا النضال المسلح لما تمكن ممثلو عدد من الدول من الجلوس اليوم في هذه القاعة ، بما في ذلك بعض من يعارضون هذه الطريقة في النضال معارضة قوية .

ان منظمتنا وشعب جنوب افريقيا قد أعربا على مر السنين عن تفضيلهما التوصل إلى حل سلمي للصراع المأسوي في بلدنا . ورغم سنوات القمع الوحشي لم تتخل منظمتنا عن أملها في ايجاد تسوية متفاوض عليها في جنوب افريقيا . وذلك ما يؤكده الاعلان الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية في هراري والذي أيدته بلدان حركة عدم الانحياز في بلغراد . لذلك ، شعرنا بغاية الاغتباط إذ لاحظنا أن مشروع القرار A/44/L.27 المعنون "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" قد اعتمد بتوافق الآراء .

ومن ثم ، يسرنا غاية السرور أن نلاحظ أن مشروع القرار A/44/L.27 المعنون "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" قد تم اعتماده بتوافق الآراء . وهو يضع وبحق على عاتق نظام بريتوريا مسؤولية اتخاذ تدابير لتهيئة المناخ اللازم لاجراء المفاوضات . لذلك يحدونا الأمل في أن تتمكن الدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بالفصل العنصري من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بالذات .

وفي الختام ، أود أن أتوجه باسم المؤتمر الوطني الافريقي بالشكر للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي لتأييدهما الذي لا يحيد فيما يتعلق بالحملة التي نظمت من أجل الافراج عن السجناء السياسيين . ويسعدنا أن نقول إنه قد تم اطلاق سراح سبعة من زعماء المؤتمر الوطني الافريقي بعد أن أمضوا ربع قرن في السجون . وسوف ينضمون إلى صفوف المناضلين ويواصلون العمل الذي بدأوه . واسمحوا لي أن أقول أيضا إننا سنستمر في الاعتماد على المجتمع الدولي لكي يواصل ممارسة ضغوطه تلك التي جعلت من الممكن أن يجلس نظام جنوب افريقيا على طاولة المفاوضات ، وخصوصا في حالة ناميبيا . غير أننا نود أن نعلن هنا أن المسؤولية الرئيسية للنضال تقع على عاتق شعب جنوب افريقيا ذاته ، وأن المؤتمر الوطني الافريقي لم يألو جهدا في العمل على خلاص بلدنا والعالم كله من ويلات الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب أحد ممثلي الدول الكلمة ممارسة لحق الرد . أرجو أن أذكر السادة الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها . أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لقد ضمن ممثل النظام الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة شرح تصويته تكرارا للمغالطات السابقة التي رددنا عليها ، حيث ادعى رفض النظام العنصري الذي يمثله لسياسة الفصل العنصري في

جنوب افريقيا وذلك بنفس الطريقة التي اتبعها في كلمته أثناء المناقشة العامة . وأود أن أذكّر بما قاله يومها :

(تكلم بالانكليزية)

"إن اسرائيل والشعب اليهودي يرفضان ويدينان الفصل العنصري ، بأكثر الطرق حسما ووضوحا ، من حيث هو ايديولوجية ونظام سياسي في آن واحد . وهما يدعوان جنوب افريقيا ، بالاشتراك مع مجتمع الامم بأسره ، إلى إلغاء الفصل العنصري والكف عن كل أشكال التمييز العنصري ومنح جميع مواطنيها من سود وبيض وملونين حقوقا متكافئة تكافؤا كاملا . ان اسرائيل والشعب اليهودي يقولان بقوة لافريقيا والعالم أجمع إننا معكما في النضال العادل من أجل القضاء على الفصل العنصري وكل أشكال التمييز العنصري" .

(واصل كلامه بالعربية)

وإذا استعرضنا القرارات العشرة التي صوتنا عليها منذ قليل نجد أن هذا الممثل المدعي قد صوت ضد ٤ من هذه القرارات وامتنع عن التصويت على ٥ منها . بيد أنه صوت لصالح مشروع قرار واحد بغية ذرّ الرماد في العيون . وقد سمعتم منذ قليل تحفظاته العديدة على هذا القرار اليتيم . ونجد أيضا أن المعدل الوسطي لعدد الوفود التي أيدت هذه القرارات هو ١٣٠ وفدا .

لقد أراد ممثل الصهيونية العالمية في هذه القاعة أن يستتر تحت قناع العبارات البراقة التي قرأت عليكم بعضا منها آنفا . والتي كررها مساء اليوم . إلا أن كلامه المعسول لن يخدع أحدا ، لأن المطلوب ليس بيانات مضللة لا طائل تحتها ، وإنما مواقف معلنة تترجم هذا الكلام على أرض الواقع . ولهذا السبب استرعينا الانتباه يومذاك إلى أن ما يقوله هذا الممثل لا يعدو كونه متاجرة لفظية بالمبادئ .

ان هذا التصويت السلبي لممثل النظام الصهيوني العنصري في تل أبيب لا يظهر هذا النظام العنصري بمظهر الاستثناء والخارج عن الاجماع الدولي فحسب بل ويضعه جنبا إلى جنب مع النظام العنصري في بريتوريا ، ويحمله مسؤولية المشاركة الكاملة في دعم

العنصرية وسيطرتها وتحكمها . كما يشكل هذا التصويت السلبي رفضا للجهد الدولي والغاء لدور منظمتنا في مكافحة الفصل العنصري ، ويعد أيضا اصرارا من هذا النظام على التمسك بهذه العلاقات النوعية التي تربطه بنظام جنوب افريقيا العنصري على مختلف الاصعدة السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والتي تؤكد الطبيعة الواحدة والقانون الواحد الذي يجمع بين هذين النظامين العنصريين والمهمات المشتركة التي وجدا من أجلها .

ان العلاقات القائمة بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا تشكل سلسلة واحدة متشابكة الحلقات ، وهما يشدان أزر بعضهما البعض من أجل تحقيق أهدافهما وأطماعهما التوسعية الاستيطانية . وهذا ما يفسر لنا الحرص الصهيوني على الوقوف في وجه أية قرارات منبثقة عن منظمتنا لمكافحة النظام العنصري في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد فإنه تجدر الاشارة إلى أن هذا النظام الصهيوني العنصري لم يفوّت فرصة واحدة أو مناسبة واحدة للاعتراض على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري .

ان هذا التصويت السلبي الذي أدلى به ممثل النظام الصهيوني العنصري في تل أبيب لهو اشارة واضحة على أنه ، بعكس ادعاءاته المضللة والمتكررة ، يؤيد سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا ويشجعها على المضي في هذه السياسة العدوانية . وهذا يعطينا فكرة واضحة تماما عن مقدار المصداقية التي يجب أن نوليها لممثل الصهيونية العالمية في هذه القاعة عندما يقف أمامنا مرة ثانية خلال النصف الاول من الشهر المقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في البند ٣٨ .

البند ١٣٦ من جدول الاعمال

تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية : تقرير اللجنة الخامسة (A/44/724)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة (A/44/724) ، المطروح اليوم على الجمعية .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في توصيات اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/44/724) .

لقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر الاول المعنون "تنسيق النظامين الاساسيين والقواعد والممارسات فيما بين المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية والمحكمة الادارية للامم المتحدة" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتُمد مشروع المقرر الاول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومشروع المقرر الثاني ، المعنون "تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية" ، اعتمدته اللجنة أيضا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتُمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تختتم الجمعية نظرها في البند ١٣٦ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠